الأمم المتحدة S/PV.5940

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٤٠**

الثلاثاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لو لونغ مينه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد غرولس
	بنما	السيد آرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد مبارك
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لي كيشين
	فرنسا	السيد ريبير
	كرواتيا	السيد سكراتشيك
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويترز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-43259 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، جمهورية إيران الإسلامية، الجمهورية العربية السورية، قطر، كوبا، لبنان، ماليزيا، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/473، وفي ما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارساته السابقة، أن يدعو المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الثلاثاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة فداء ناصر (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ من صاحب السعادة السيد بول بادجي، ممثل السنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في بند جدول أعمال المجلس. إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بول بادجي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل بادجي، ممثل (السنغال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لين باسكو (تكلم بالانكليزية): خلال شهر شهد عددا من التطورات المشجعة عبر الشرق الأوسط، فإننا نشعر بالتشجيع للتقدم المحرز في لبنان، حيث اتخذت خطوة إلى الأمام بإعلان تشكيل الحكومة الوطنية. وأيضا من التطورات الإيجابية أن المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية مستمرة. ولا يزال وقف أطلاق النار في غزة قائما، وهناك انخفاض في مستوى العنف. ولكننا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تحسن في الحالة على الأرض في الضفة الغربية.

إن العملية السياسية التي بدأت في أنابوليس مستمرة وذلك بعقد اجتماعات ومناقشات بشأن القضايا الرئيسية وتجري على مختلف المستويات، في المنطقة وفي أماكن أخرى. فقد عقد رئيس الوزراء أولميرت والرئيس عباس اجتماعا على هامش قمة باريس وتوصلا إلى اتفاق. ولكن لا تزال هناك بعض الفجوات الهامة وفي المناقشات مع رئيس الوزراء والرئيس عباس في باريس شدد الأمين العام على الحاجة إلى المضي قدما في المحادثات المباشرة بهدف التغلب على الاختلافات التي لا تزال بدون حل. ومع ذلك من المشجع اليوم، وللمرة الأولى، أن الرئيس بيريز يستضيف الرئيس عباس في منزله في القدس.

وفي غزة وإسرائيل فإن الحالة الأمنية آخذة في التحسن، حيث أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم عن طريق الوساطة المصرية قد دخل حيز النفاذ الشهر الماضي ولا يزال مستمرا. وخلال فترة الإبلاغ قتل جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من الحدود بين إسرائيل وغزة مدنيا فلسطينيا وجرح شخصا. وقد أطلقت المليشيات الفلسطينية ٧ صواريخ و ١٠ قذائف مدفعية مورتر على إسرائيل و لم ينجم عن ذلك وقوع إصابات. و لم يتم الإبلاغ عن قيام غارات جوية لجيش الدفاع الإسرائيلي. وتقوم حماس بإبلاغ الجماهير في غزة بتأييدها للهدوء وقد احتجزت أفرادا اشتركوا في إطلاق قذائف المورتر. بيد أنه قتل ٩ فلسطينيون وجرح ٢٩ جراء أعمال العنف الداخلي والطيش في عملية مناولة الأسلحة ومن جراء انهيار نفق على طول الحدود بين غزة ومصر.

وارتكازا على وقف إطلاق النار تواصل مصر العمل على إبرام اتفاق تبادل لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز جيلعاد شاليت مقابل الإفراج عن عدد من السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم حاليا إسرائيل. ولا تزال لجنة الصليب الأحمر الدولية غير قادرة إلى الوصول إلى العريف شاليت بعد أكثر من عامين على أسره.

ويسرني أن أبلغ عن أن عدد الشاحنات المحملة بالسلع التي تدخل قطاع غزة عن طريق معبري سوفا وكارني قد زاد بنسبة ٥٤ في المائة خلال الأسابيع الأربعة التي عقبت وقف إطلاق النار، بالمقارنة مع ٢٥ شاحنة في الشهر الماضي. وقد زادت كميات الاسمنت المستورد بدرجة كبيرة وأوفت باحتياجات أبناء غزة عن فترة الإبلاغ. وطرأت زيادة طفيفة على استيراد السلع من غير المواد الغذائية. ونرحب بذلك التحسن، ولكننا نلاحظ أن مستويات الاستيراد الحالية تقل تقريبا بنسبة ٣٠ في المائة عما كانت عليه قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧. إن استمرار عدم توفر الكثير من المواد الخام والحظر على الصادرات يستبعد أي انتعاش اقتصادي معقول. فتقريبا ٩٥ في المائة من المؤسسات الصناعية المحلية لا تزال مغلقة.

بتاريخ ١٧ تموز/يوليه، أبلغ مسؤولون إسرائيليون نظرائهم في السلطة الفلسطينية بأنه سيزيدون كمية الوقود

المسموح بدخولها إلى غزة. وهذا يبعث على التشجيع وضروري، حيث أن كمية الوقود لا تزال أقل بدرجة كبيرة عن الاحتياجات الحقيقية. ففي الفترة بين ٢٧ حزيران/يونيه و ٢٠ تموز/يوليه لم تتوفر سوى نسبة ١٧ في المائة من الاحتياجات اليومية للبترول و ٥٧ في المائة من الديزل و ٤٠ في المائة من غاز الطبخ و ٨١ في المائة من الغاز المستخدم في الاحتياجات الصناعية. ولا تزال شركة كهرباء غزة تعمل بأقل من ٧٠ في المائة من طاقتها الكاملة. وقد أُبلغ في إحاطات إعلامية سابقة عن الصعوبات الناجمة عن تلك .

وقام منسق الأمم المتحدة الخاص سيري بزيارة إلى قطاع غزة في ١٠ تموز/يوليه لاستكشاف السبل المناسبة لاستئناف عمل المشاريع المتعطلة، بما فيها مشاريع الأمم المتحدة كما طلبت اللجنة الرباعية. وقد طلبت الأمم المتحدة من حكومة إسرائيل تيسير استئناف المشاريع ذات الأولوية على جناح السرعة، وقد تعهد رئيس الوزراء أولمرت في معرض مناقشاته مع الأمين العام بالنظر في تلك المسألة بعناية.

وواصل الرئيس عباس مشاوراته الواسعة على أساس خطابه في ٥ حزيران/يونيه الذي طالب فيه بالحوار الوطني لتنفيذ المبادرة اليمنية. وقد شدد الأمين العام ومنسقه الخاص سيري على مؤازرتهما لمبادرة الرئيس عباس من أجل إحراز تقدم في الهدف المتمثل في أعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. وستقوم الدول الأعضاء في الجامعة العربية بدور رئيسي في تيسير هذه الجهود.

وبينما تستمر الجهود لتعزيز وقف إطلاق النار، من الهام جدا الإسراع في إحراز تقدم على الأرض في الضفة الغربية. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق قيام القوات الإسرائيلية بتصعيد عملياتها العسكرية في جميع أرجاء الضفة الغربية منذ ١٩ حزيران/يونيه. لقد قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإغلاق مؤسسات في نابلس ومصادرة معداتها بسبب انتمائها المزعوم إلى حماس، بما في ذلك مدارس ومراكز طبية ومنافذ وسائط الإعلام ورابطات مدنية. وحظرت إسرائيل ٣٦ منظمة دولية وغير حكومية واتهمتها بتمويل حماس. وقد أغارت القوات الإسرائيلية على بلدية نابلس وألقت القبض على مسؤولين منتخبين تابعين للسلطة الفلسطينية وأمرت بإغلاق السوق الرئيسي في نابلس.

وقد انتقد مسؤولون في السلطة الفلسطينية، بما فيهم رئيس الوزراء فياض تلك العمليات كونها تقوّض الاقتصاد والجهود التي تبذلها السلطة لتحسين الأمن في الضفة الغربية. وقد واصلت قوات الأمن الفلسطينية جهودها لفرض القانون والنظام ونزع السلاح والقبض على المليشيات، امتثالا لالتزامات الفلسطينيين بموجب المرحلة الأولى من خارطة الطريق. ونشعر بالقلق إزاء آثار الغارات الإسرائيلية على الجهود التي تقوم بها قوات الأمن الفلسطينية للعمل بفعالية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها.

وفي ٢ تموز/يوليه قُتل ثلاثة مدنيون إسرائيليون، بمن فيهم امرأتان، وجُرح ٣٠ آخرون عندما استخدم فلسطيني من القدس الشرقية جرافة لمهاجمة المركبات في القدس الغربية. وقد أدان الأمين العام الهجوم. وفي هذا الصباح وأنا واثق من أن المجلس على علم بذلك، حدث هجوم مماثل مرة أخرى أدى إلى جرح اثنين من الإسرائيليين.

وفي غضون ذلك وفي الضفة الغربية، قتل جيش الدفاع الإسرائيلي ثلاثة فلسطينيين، من بينهم مدني وجرح ١٣٦ آخرين، بما فيهم على الأقل ٢٢ طفلا. ومعظم الجراح وقعت خلال تظاهرات ضد الحاجز ونجمت عن استخدام الرصاص المطاطي والغاز المسيل للجموع. وفي مناسبات

ثلاث منذ منتصف حزيران/يونيه أبلغ عن قيام مستوطنين إسرائيليين بإطلاق ما مجموعه ستة قذائف على قرية بورين الفلسطينية الواقعة في جنوب غربي نابلس. وبتاريخ ١٢ تموز/يوليه قامت الشرطة إسرائيلية بإلقاء القبض على مستوطن يشتبه بأنه قام بتصنيع وإطلاق تلك القذائف وصادرت متفجرات وأسلحة في مستوطنة يزهار. وبعد ذلك في ٢١ تموز/يوليه أطلقت قذيفة أخرى من المستوطنة.

استمرت أنشطة بناء المستوطنات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في الفترة المشمولة بالتقرير، وفي ٣ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن وزير الدفاع، إيهود باراك، وافق على تشييد مبنى جديد في مستوطنة بيت رومانو في مدينة الخليل القديمة.

وكما أكد الأمين العام عدة مرات من قبل، فإن أعمال التشييد الإسرائيلية في المستوطنات المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة تتناقض مع أحكام القانون الدولي، والالتزامات الإسرائيلية بموجب خارطة الطريق، وعملية أنابوليس. ويحث إسرائيل على أن تستجيب للدعوة الصريحة للمجموعة الرباعية بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات، وتفكيك المخافر الأمامية المقامة التي أقيمت بعد آذار/مارس ٢٠٠١.

وفي الضفة الغربية، لوحظ تراجع طفيف في حرية التنقل والوصول، في وقت كنا نأمل في حدوث تحسن. وفي تموز/يوليه، أعادت قوات الدفاع الإسرائيلية إقامة أربعة حواجز كبيرة كانت قد أزيلت خلال حزيران/يونيه، وبذلك يصل إجمالي عدد حواجز الإغلاق إلى ٦٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إسرائيل بترميم نقطة تفتيش وادي النار، التي تراقب حركة التنقل من الشمال إلى الجزء الجنوبي من الضفة الغربية، بدلا من أن تفي بالتزامها السابق بإزالتها.

وأكد تقرير أخير لمكتب منسق الشؤون الإنسانية أنه تم بناء نسبة ٥٦ في المائة من الطريق السابق تخطيطه للحاجز. وينحرف معظم البناء عن الخط الأخضر، ومن ثم فهو يخالف فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤.

وأفاد التقرير أن ٢٠ في المائة فقط من المزارعين في شمال الضفة الغربية، الذين اعتادوا فلاحة أراضيهم غرب الحاجز، تُصدر لهم السلطات الإسرائيلية تصاريح للوصول إلى أراضيهم. ومن شأن هذا أن يزيد من الاعتماد على المساعدات الغذائية والإنسانية، ويقوض سبل الرزق أيضا.

وأنتقل الآن إلى الوضع الاقتصادي الفلسطيني. نظرا لحدوث عجز في الميزانية في هذا الشهر، استطاعت السلطة الفلسطينية بالكاد أن تدفع مرتبات حزيران/يونيه. وتخطط لدفع مرتبات تموز/يوليه عن طريق القروض والمعونات من المانحين، ولكنها ستحتاج إلى مبلغ إضافي قدره ٦٠٠ مليون دولار من أجل أن تحافظ على السيولة خلال الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر – باستثناء المعونات المقدمة لمشاريع التنمية. ونحث جميع المانحين الذين لم يسددوا بعد تبرعاتهم التي تعهدوا بها في مؤتمر المانحين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على أن يقدموا دعما للميزانية، تفاديا لوقوع أزمة مالية.

اجتمعت رئاسة مؤتمر باريس، فرنسا، والرؤساء المشاركون الثلاثة، النرويج والمفوضية الأوروبية وممثل المجموعة الرباعية، في ٧ تموز/يوليه لمناقشة التطورات التي جرت منذ انعقاد مؤتمر المانحين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن المقرر أن يعقد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة.

ومن المتوقع أن تعقد في أواخر هذا الشهر جولة أخرى من المحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل بوساطة تركية، تتبعها محادثات أخرى في آب/أغسطس.

وأعرب الأمين العام عن تقديره للجهود التي تبذلها تركيا ودعمه لهذه المحادثات في اجتماعاته مع رئيس الوزراء إردوغان، والرئيس الأسد، ورئيس الوزراء أولمرت في باريس.

وزار الممثل الخاص، سري، دمشق وأكد على دعم الأمم المتحدة للجهود المهمة المبذولة على هذا المسار. وأثارت حكومة سوريا مسألة السجناء من الجولان السوري المحتل مع السيد سري، وأشير هنا إلى الإفراج عن سيطان الولي من السجون الإسرائيلية في ٨ تموز/يوليه. وظلت الحالة في الجولان السوري المحتل هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من استمرار الأنشطة الاستيطانية.

وبالأمس، وصل وزير الخارجية السوري، المعلم، إلى بيروت، حيث سلم إلى الرئيس اللبناني، ميشال سليمان، دعوة رسمية لزيارة سوريا. ونحث كلا البلدين على إقامة علاقات دبلوماسية وتمثيل كاملين، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

أما فيما يتعلق بلبنان، فإننا نحيي الخطوة الكبيرة إلى الأمام التي اتخذت في ١١ تموز/يوليه، عندما أعلن الرئيس سليمان عن التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، رهنا بإجراء تصويت على الثقة في البرلمان في الأسابيع القادمة. ورحب الأمين العام بهذا التطور وكرر دعوته إلى جميع الأطراف بمواصلة العمل نحو تنفيذ اتفاق الدوحة بالكامل. والأمم المتحدة تتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الحكومة الجديدة.

وكان من الإنجازات الهامة التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ الجوانب الإنسانية الرئيسية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ١٦ تموز/يوليه، أُعيدت جثتا الجنديين المختطفين إلى إسرائيل، في مقابل الإفراج عن محتجزين لبنانيين وتسليم رفات بعض الموتى. ويعمل الميسر الذي عينه الأمين العام بمثابرة كبيرة لما يقرب من عامين، وسيقدم تقريرا كاملا إلى الأمين العام في الفترة القادمة.

وكما تعلمون، تلقى الأمين العام رسالتين من حكومة إسرائيل وحزب الله، يلتزمان فيهما بالمزيد من العمل الإنساني. وسيواصل الأمين العام إحاطة المجلس علما بهذه التطورات وغيرها.

ووقع عدد من الحوادث الأمنية في مدينة طرابلس الشمالية وحولها وفي أجزاء أخرى من البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشعر بالقلق إزاء هذه الاشتباكات والآثار المترتبة عليها بالنسبة لاستقرار وأمن لبنان. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات اللبنانية لتحسين الأمن حول طرابلس.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة المقدمة إلى المجلس، ما زالت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة بشكل عام. ولم تسحب قيادة القوات المسلحة اللبنانية بعد وحدات الجيش التي أعادت نشرها خارج منطقة العمليات في أيار/مايو، نتيجة للوضع الأمني السائد في أجزاء أخرى من البلد. ودعا قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قيادة القوات المسلحة اللبنانية إلى سحب تلك الوحدات بأسرع ما يمكن.

وفي الوقت نفسه، تعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع القوات المسلحة اللبنانية من أجل ضمان ألا يؤثر العجز في الوحدات بصورة غير مؤاتية في قدرتهما على الوفاء بالتزاماتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تسجيل عدد كبير من الانتهاكات الجوية الإسرائيلية، التي تقع بشكل يومي تقريبا. ونحث إسرائيل مرة أخرى على وقف هذه الانتهاكات.

وانخفاض أعمال العنف في غزة إنجاز لا بأس به، إلا أنه هش. ونأمل أن يستمر هذا الهدوء وأن يؤدي، مع الحوار الفلسطيني الداخلي، إلى خطوات إيجابية أخرى، من قبيل عودة السلطة الفلسطينية الشرعية إلى قطاع غزة، وإعادة فتح المعابر، والإفراج عن جلعاد شاليط وعدد من السجناء الفلسطينيين، وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية الشرعية، على أساس يسمح بتحرك عملية السلام إلى الأمام.

ويشجعنا تصميم الأطراف على مواصلة المفاوضات في إطار أنابوليس، والدور النشط الذي تضطلع به الولايات المتحدة وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي. وستجتمع المجموعة الرباعية في أيلول/سبتمبر، هنا في نيويورك، وفي الفترة من الآن وحتى انعقادها، من المهم أن يستمر التقدم. ومن الأهمية الحيوية أن ثمة تحسينات ملموسة في الوضع على أرض الواقع، تتجلى في تثبيت وقف إطلاق النار في غزة وفي تحسن الظروف في الضفة الغربية.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أن الأمين العام لا يزال ملتزما بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البعثة المراقبة الدائمة عن فلسطين.

السيدة فداء ناصر (فلسطين) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم وبلدكم، جمهورية فييت نام الاشتراكية، على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر، مؤكدين على ثقتنا في قدرتكم على توجيه أعمال المجلس الهامة بحكمة.

كما أعرب عن شكرنا للولايات المتحدة الأمريكية على قيادتها القديرة للمجلس في حزيران/يونيه.

ونشكر أيضا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط، قد انطلقت منذ ١٧ عاما في مدريد، على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبدأ السلام مقابل الأرض، وبدأت رسميا بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ ١٥عاما في واشنطن، بالتوقيع على اتفاقات أوسلو، وتجددت مرة أخرى بمزيد من الأمل في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في أنابوليس، بعد سبع سنوات مريرة من الجمود – هذه العملية، حتى في أسلم التقديرات، أصبحت في حالة عطب. وهذا الوضع يرجع إلى أن الأساس الكامل لعملية السلام يجري تقويضه بشكل متزايد بواسطة الأعمال غير القانونية لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تتعارض تماما مع مبدأ الأرض مقابل السلام وهدف تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة على أساس حل الدولتين.

وبالرغم من العديد من القرارات والاتفاقات والمبادرات التي اتخذت عبر السنين للحفاظ على عملية السلام، فإن تلك الأعمال الإسرائيلية المتعمدة ما زالت تضر بعملية السلام، وتمنعها من التغلب على العقبات الخطيرة في الطريق إلى تحقيق أهدافها.

والعقبة الرئيسية هي حملة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، التي ظلت على مدى ٤١ عاما تقوم بشكل عدائي باستعمار استيطاني للأراضي التي احتلتها بالقوة في عام ١٩٦٧، في انتهاك خطر للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر

بشكل قاطع قيام القوة القائمة بالاحتلال بنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

إن حملة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تهدف بشكل أحادي إلى خلق حقائق قائمة على الأرض والتغيير غير القانوني للبنية السكانية، ووضع وطبيعة الأرض، بغية تسهيل الضم الفعلي لمساحات واسعة من الأرض، وخاصة في الأراضي المحيطة بالقدس الشرقية المحتلة. وهذا الاستعمار الاستيطاني يمثل الخطر الرئيسي على إعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتحقيق حل الدولتين، الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧. والواقع، إن مسألة المستوطنات ليست إحدى مسائل المركز النهائي في عملية السلام فحسب، بل هي أيضا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بكل مسائل المركز النهائي الأخرى، بما في ذلك القدس، والحدود، والمياه والأمن، ولا تزال تزيد من تعقيد الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية عادلة لكل هذه القضايا.

إن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية تجري بلا هوادة على الرغم من قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بوقف الأنشطة الاستيطانية كافة وتفكيك المستوطنات، وعلى الرغم من مطالبة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة إسرائيل باحترام الاتفاقية والامتثال لالتزاماتها القانونية، وعلى الرغم من حقيقة أن حجر الزاوية في خارطة الطريق هو التزام إسرائيل بتجميد الأنشطة الاستيطانية كافة وتفكيك البؤر الاستيطانية.

وما زالت إسرائيل تتحدى إرادة ومطالب المجتمع الدولي وتواصل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، وفرض المزيد من الحقائق على الأرض لتوسيع اغتصاب الأرض، وفي الآونة الأخيرة، تمضي عملية الاستيطان المكثفة بشكل خاص في القدس الشرقية المحتلة وغور الأردن. إنها حالة صارخة من الاستيلاء على الأراضي بالقوة، يقودها برنامج إسرائيل التوسعي الذي أطال أمد الاحتلال ووقف عقبة في طريق جهود صنع السلام.

وتنفذ إسرائيل هذه الحملة الاستعمارية الاستيطانية من خلال عملية واسعة لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء وتوسيع المستوطنات، ونقل مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين وبناء الجدار الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بالمستوطنات ويرمي إلى حمايتها وتيسير توسيعها وضمها، بالإضافة إلى طائفة واسعة أخرى من التدابير غير القانونية.

وفي هذا الصدد، نذكّر بأن هذا الشهر يمثل الذكرى الرابعة لفتوى محكمة العدل الدولية التاريخية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي أكدت فيها المحكمة عدم شرعية الجدار، الذي يجري بناؤه في عمق الأراضي الفلسطينية انحرافا عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧، فضلا عن عدم قانونية النظام المرتبط به، ودعت إسرائيل إلى وقف بناء الجدار وتفكيكه ودفع تعويضات عن جميع الأضرار التي تسبب بها.

ويشكل الجدار جزءاً لا يتجزأ من محاولات إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية، وهذا ما أقرّته محكمة العدل الدولية، التي استنتجت، في جملة أمور أخرى، أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أنشئت في انتهاك للقانون الدولي وأن

> ”المسار المختار للجدار يعطي تعبيرا محليا in loco للتدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات، على النحو الذي ندد به مجلس الأمن“.

(A/ES-10-273، ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٤، الفقرة ١٢٢).

وإذا ما أخذت مجتمعة الـ ١٥٠ مستوطنة إسرائيلية لأكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية، والشبكة الواسعة من الطرق الالتفافية المخصصة للإسرائيليين وحدهم التي تربط المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل نفسها، والجدار الذي سيصل طوله المتوقع إلى أكثر من ضعف طول الخط الأخضر لعام ١٩٦٧، نجدها تحتل مساحات ضخمة من الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك المناطق التي تتوفر فيها المياه والموارد الطبيعية الأخرى، ويشكل مجموعها ما يقارب ٥٠ في المائة من الضفة الغربية المحتلة.

إن هذه الشبكة الاستعمارية الاستيطانية الواسعة النطاق، إلى جانب أكثر من ٦٠٠ نقطة تفتيش إسرائيلية أقيمت في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة لتقييد حركة الفلسطينيين بشكل كامل، قد خلقت وضعا على الأرض تم فيه فصل المجتمعات الفلسطينية بعضها عن البعض مع تحويل العديد منها إلى بانتوستانات محاطة بسياج، ويجري تدمير بعضها بالكامل، مما أدى إلى تشريد الآلاف من المدنيين الفلسطينيين. وجرى عزل القدس الشرقية المحتلة عن بقية الأراضي الفلسطينية التي تم تقسيمها إلى أجزاء شمالية ووسطى وجنوبية. ويجري فرض خراب اقتصادي واجتماعي هائل على الشعب الفلسطيني.

والنتيجة بمجملها هي تجزئة شديدة للأراضي الفلسطينية المحتلة وتقويض تواصل أراضيها وتكاملها ووحدتها. إن تكريس هذا الوضع غير القانوني واستمراره سيجعل من المستحيل مادياً إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وأراضي متصلة وقابلة للبقاء، عاصمتها القدس الشرقية، والتنفيذ النهائي لحل الدولتين من أجل السلام وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي أقر مجلس الأمن بموجبه خارطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية.

إن الحالة في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديدا في قطاع غزة، لا تزال حرجة. ويتواصل الحصار الإسرائيلي لغزة لأكثر من عام، وتستمر القوة القائمة بالاحتلال بفرض الإغلاق الخانق للمعابر على الحدود، وتعوق حركة الأشخاص والبضائع في عقاب جماعي لكل السكان المدنيين الفلسطينيين هناك.

ويستمر تزايد الفقر وظروف الحياة الشاقة نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ويستمر تدهور الحالة الصحية بسبب نقص الإمدادات من المواد الطبية والغذائية، بالإضافة إلى انهيار نظام الصرف الصحي ونقص قطع الغيار والوقود. كما أن أزمة الوقود المستمرة قد عطلت جميع قطاعات الحياة الرئيسية وعرقلت حتى عمليات الأمم المتحدة في غزة. وفضلا عن ذلك، فإن الأزمة الإنسانية المفروضة بشكل متعمد تزداد تفاقماً مع الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية والوقود الذي يؤثر على المجتمع الدولي ككل.

وفي الوقت نفسه، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي شن الغارات والهجمات العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتيجة لذلك، يتعرض المدنيون الفلسطينيون، بما في ذلك الأطفال للقتل والجرح والاعتقال والاحتجاز وتدمير المنازل الفلسطينية والممتلكات والهياكل الأساسية. إننا نطالب بوضع حد فوري لهذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية والمدانة، وندعو إسرائيل إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية وتعهداتها من أجل التهيئة الفعلية لبيئة ملائمة للسعي إلى السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى اتفاق الهدنة الذي تم التوصل إليه نتيجة للجهود المكثفة والجديرة بالثناء التي اضطلعت بها الحكومة المصرية ودخل حيز النفاذ في قطاع غزة في ١٩ حزيران/يونيه. وما زال الالتزام به

مستمرا على الرغم من الخروقات العديدة. وما زال الرئيس محمود عباس يدعو إلى احترام اتفاق الهدنة من كلا الجانبين ويجدد الدعوة إلى تمديد الهدنة لتشمل الضفة الغربية. فالضفة الغربية وقطاع غزة تشكلان وحدة جغرافية وسياسية واحدة – الأراضي الفلسطينية المحتلة – وبناء على ذلك، فإن شن الهجمات العسكرية الإسرائيلية في أي من المنطقتين يؤثر سلبا على الأخرى. وكما شهدنا مراراً وتكراراً، قد أدت الإجراءات الإسرائيلية العنيفة والطائشة، مثل عمليات الإغارة والقتل التي نفذتها في مدينة نابلس بعد فترة وجيزة من اتفاق التهدئة الذي بدأ نفاذه في شهر حزيران/يونيه أدت إلى تقويض الجهود الرامية إلى وقف أعمال العنف وإلى تقويض الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتعزيز القانون والنظام، كما أضرت بمفاوضات السلام وأججت دوامة العنف المميتة.

وبالرغم من ذلك، فإننا نؤكد من جديد أملنا في أن تستمر الهدنة، وفي أن يسود الهدوء وأن ترفع السلطة القائمة بالاحتلال الحصار المفروض على غزة رفعا تاما، وأن تسمح بحركة الأشخاص والبضائع لتخفيف عزلة السكان الفلسطينيين المدنيين وتخفيف معاناتهم الإنسانية.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد استعداد السلطة الفلسطينية لتحمل مسؤولية الجانب الفلسطيني عن المعابر الحدودية لغزة وندعو إسرائيل إلى السماح بفتح المعابر تمشيا مع اتفاق النقل والعبور لعام ٢٠٠٥.

وفي عام ٢٠٠٨، بالرغم من استثمار الكثير من الأمل والطاقة والجهد في عملية السلام، ما زلنا نشهد استمرار أطول احتلال عسكري في التاريخ المعاصر، واستمرار الاستيطان النشط في الأراضي المحتلة انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومواصلة إنكار وانتهاك حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. ولقد عُوِّقت جميع المحاولات لتصحيح هذا الوضع الظالم، بسبب استمرار ممارسات إسرائيل غير الشرعية، ولا يزال إحراز تقدم حقيقي أمرا بعيد المنال. وما زال الوضع آخذا في التدهور وما زالت تُهدر فرص تحقيق السلام.

هذا هو السبب الذي من أجله نواصل مناشدة المجتمع الدولي لمعالجة القضايا الحرجة المطروحة أمامنا، ونعود على وجه التحديد إلى مجلس الأمن لمناشدته كي يضطلع بمسؤولياته بموجب الميثاق والقانون الدولي، ولا سيما، فيما يتصل بأنشطة إسرائيل الاستيطانية غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذه مسألة ذات صلة بالسلام والأمن الدوليين، إذ أن استمرار هذا الوضع غير القانوني لا يقتصر على عرقلة عملية السلام فحسب، بل إنه يضر بشكل خطير ويهدد تحقيق تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي هو جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، وبالتالي يهدر فرص تحقيق السلام والاستقرار في المستقبل في الشرق الأوسط وفي ما ورائه.

تقع على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة عن قضية فلسطين حتى تحل في جميع جوانبها، بما في ذلك إيجاد حل عادل لنكبة اللاجئين الفلسطينيين عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). ولا ينبغي إعفاء مجلس الأمن من مسؤولياته في هذا الشأن، وهنا نحن نؤكد على أهمية دور مجموعة البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن لأنها تتكلم بصوت ١١٨ من البلدان الأعضاء في الحركة، بما فيها فلسطين.

وإذا ظل المجلس غير قادر على تحمل مسؤولياته إزاء قضية فلسطين في مواجهة الانتهاكات الصارخة، فمن شأن ذلك أن يقوض مصداقية المجلس. وإضافة إلى ذلك، إنه

سوف يؤثر سلبا على صورة الأمم المتحدة ويُغزي تصور ازدواجية المعايير لدى الناس في الشرق الأوسط وفي العالم النامي، وهذه نتيجة توصلت إليها تقييمات عدة، بما في ذلك التقييم الأخير الذي أعده فريق التحقيق المستقل.

في مجتمعنا الدولي، ينبغي أن تُعقد التحالفات لصالح القانون الدولي وليس ضده. ولا بد من مواجهة الأعمال غير القانونية وعدم التسامح بشأنها أو العفو عنها. وإذا وقع الخيار على الخيارات الأخيرة، لن يتحقق فعلا العدل والسلام والمزايا المرتبطة بهما وهي الأمن والاستقرار والرخاء والتنمية، وسوف يزداد بصورة خطيرة ضعف حكم القانون وأسس نظامنا الدولي. وينبغي تفادي هذه النتيجة مهما كانت التكاليف.

وعليه، نحن بالرغم من شعورنا العميق بخيبة الأمل والإحباط، لم نفقد الأمل وسنواصل مطالبة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بالقانون الدولي في سبيل إيجاد حل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والصراع العربي – الإسرائيلي برمته. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد في هذا المنتدى استمرار التزام الجانب الفلسطيني بعملية السلام وفقا لشروط المرجعيات المتفق عليها، باعتبارها الوسيلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية، ولإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي الحرية في دولته الفلسطينية المستقلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القائمة بأعمال بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين على بيانها. وأشكرها على عباراتها الرقيقة التي وجهتها إلى فييت نام بوصفها رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على رئاستكم المقتدرة للمجلس في هذا الشهر. و أعرب عن الشكر أيضا لبعثة الولايات المتحدة على إدارتها المقتدرة لهذا المجلس في الشهر الماضي، وأشكر السيد باسكو، وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة، كالمعتاد.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب للأمين العام عن إعجابنا الكبير بقيادته واستقامته ورأفته في التعامل مع الجهود الحساسة المتعلقة بإطلاق سراح ابنينا إيهود غولد واسر وإلداد ريجيف. وبالرغم من النهاية الحزينة لذلك الفصل، نعرب عن عميق امتناننا للأمين العام على جهوده، الشخصية ومن خلال وسيطه، على حد سواء، للوصول به إلى خاتمة. وندرك مدى تعاطفه إزاء هذه المسألة، ونعرب كدولة، وبصفتي الشخصية متحدثا بالنيابة عن الأسر، على حد سواء، عن امتناننا الأبدي له.

لقد حضّرت خطابا لهذه الجلسة سوف أقدمه لكم لتقرأه، لأن بعض الأشخاص الطيبين جدا عملوا بجد لصياغته، وهو خطاب جيد جدا حسبما أعتقد وأرى أنه ينبغي أن يقرأه الجميع. ولكن بما أن من المحتمل أن تكون هذه هي آخر مرة أظهر فيها أمام المجلس بصفتي ممثلا دائما لدولة إسرائيل، أغتنم هذه الفرصة لأتحدث بحرية أمام المجلس وأتكلم من القلب بدلا من قراءة ورقة مكتوبة.

وأبدا بالتعبير عن الشكر لكم جميعا هنا، فردا فردا وكل ممثل – الممثلين الدائمين ووكيل الأمين العام، وأعضاء المجلس والسفراء الآخرين – على الوقت والطاقة التي بذلها كل فرد، بشأن جملة قضايا منها، الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ومشاكلنا. وفي تلك الأثناء، أظهر ممثلون كثيرون قدرا كبيرا من الاستقامة والقيادة. وأمضى ممثلون كثيرون وقتا طويلا وبذلوا الكثير من الطاقة على صراع أكثرهم

بعيدون جدا عنه. وأود في الحقيقة أن أعرب عن تقديري لما كان عبر السنين بمثابة إظهار حقيقي للعناية والرأفة والذكاء والاستقامة من جانب الكثير منهم.

وأود أيضا أن أتشاطر مع المجلس معنى تمثيل إسرائيل وما هو شعور من يمثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة وحول هذه الطاولة. إحدى النقاط الأولى التي أود أن أبدأ بها هي خشيتي من أن كثيرين من الموجودين هنا لم يذهبوا إلى إسرائيل، وأعتقد أنني مهما استخدمت من كلمات وأوصاف لن أستطيع تعريف العالم تعريفا تاما، أو حتى الحاضرين هنا، بحقيقة إسرائيل هذا البلد المدهش.

أنا أدعو جميع الممثلين هنا – لقد قُدّمت الدعوة إلى بعض الممثلين ولكنهم لم يتمكنوا بعد من القيام بالرحلة – لزيارة إسرائيل. سوف يشاهد الجميع بلدا مختلفا تماما عن التصورات المشاهدة على شاشات التلفزيون، وعن التصورات التي يحصلون عليها من شبكات الكابل التلفزيونية، حيث لا يشاهد المرء سوى بلد يبدو كأنه ممزق بالعنف وسفك الدماء. سوف يكتشف الجميع بلدا نابضا جدا بالحياة وممتازا وابتكاريا جدا، يتمتع فيه الشبان والشابات بحياتهم ويساهمون في الوقت نفسه في البلد وفي العالم. سوف يشاهد الجميع بلدا ساهم ويسهم في كل يوم لصالح البشرية والإنسانية، ليس لذاته وللشعب اليهودي فقط، وذلك بزراعة الصحراء وازدهارها، وبتحريك الأطراف بطيّه، ويجعل العالم مكانا أفضل يوما بعد يوم بفضل ابتكاراته وبراءات اختراعاته وطاقته الخلاقة وامتيازه، ومكانا أكثر ثراء حقا بفنه وثقافته. وأود أن أحث الجميع هنا أن يحضروا ويشاهدوا بأنفسهم لأنه، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، لا يستطيع المرء فهم ماهية إسرائيل إلاّ إذا لمسها واشتم رائحتها وشعر بها. وأحث الجميع على أن يأتوا لزيارتها.

وأريد من كل منكم هنا، وللحظة واحدة، أن يتخيل – يتخيل نفسه إسرائيليا. تخيلوا أن تكونوا أجدادا مثلي، الذي يذهب أحيانا إلى دار الحضانة ليرجع بحفيده الصغير وينفطر قلبه عندما يشاهد الحارس المسلح أمام دار الحضانة تلك وللحظة لم يكن واثقا من أنه سيعانق حفيده حيا. تخيلوا ما معنى أن تركب الحافلة وتنظر حولك بهلع، ولا تعرف ما إذا كانت الحافلة ستصل إلى مقصدها أو سيتم تفجيرها. وتخيلوا أنفسكم جالسين في مقهى في القدس، لتدركوا أنه في حين يكلف فنجان القهوة في شارع الشانزليزيه أو في مقهى بوشكين في موسكو أو هنا في نيويورك دولارين أو ٣ دولارات، فربما يكلف فنجان القهوة في القدس الكثير من الأرواح. تصوري أن تكوني أمّا في سديروت، يتبول أطفالها في أسرتهم كل ليلة من الخوف، وتذهب إلى المدرسة لإعادتهم إلى المترل وهي غير واثقة أنهم ما زالوا هناك.

تخيلوا. تخيلوا وأنتم تقودون سياراتكم هذا الصباح في الشارع الرئيسي في القدس وتقوم جرافة بقلب السيارات رأسا على عقب وتحطيمها. وتخيلوا أنكم في الجادة الخامسة أو في شارع أكسفورد أو الشانزليزيه وتشاهدون جرافة تقلب الحافلات رأسا على عقب وتسحق السيارات بركابها. تخيلوا هذا الواقع. تخيلوا الإرهاب الذي نواجهه والخوف الذي نعيش فيه كل يوم، وحاولوا أن تفهموا ما معنى أن تكون إسرائيليا.

والآن، أنا موجود هنا منذ حوالي ست سنوات. وجلست هنا العديد من المرات، وكثيرا ما اتهمني بعض زملائي بالمغالاة والتهويل الإفراط في الحساسية. لكن إذا ما ذهب الحاضرون هنا إلى إسرائيل ، أو حتى تخيلوا أنهم هناك، فسوف يدركون أنه، في حين يبدو للكثيرين أن ما نتعامل معه – بما في ذلك في هذه الاجتماعات الفصلية، هو شأن فني وأحيانا يحدث بعيدا، بعيدا جدا، لكنه بالنسبة لنا

الحياة اليومية. وهو، بالنسبة لنا، ليس مجرد إحصاءات وأرقام. إنه بالنسبة لنا وجوه بشرية حقا، وجوه حية، وهي للأسف أجساد ميتة في معظم الأحيان.

إنني سوف أغادر هذا المكان بشعور بالإنجاز، لأننا وإسرائيل لدينا بعض الإنجازات الأخلاقية المشهودة في الأمم المتحدة على مر السنين، ولكني أغادر أيضا بشعور بالإحباط. والعديد من البلدان الممثلة حول هذه الطاولة لديها نوايا طيبة وهي هنا لأنها تريد أن تحدث أثرا. وأعتقد جازما أن كل ممثل حول هذه الطاولة هنا لأنه أو لأنها تريد جعل العالم مكانا أفضل لأطفالنا وأحفادنا. ومعظمهم هنا لأنهم مهتمون؛ ومعظمهم هنا ليحدثوا أثرا. وأشمل في ذلك زميلي الفلسطيني رياض منصور، وهو ليس موجودا معنا هنا. وأعتقد حقا أنه عندما يتكلم وعندما يكون هنا، يهتم كثيرا بشعبه ويود أن يرى تطلعاته وأحلامه وقد تحققت. وربما نختلف، لكنها دائما اختلافات نابعة من الاهتمام والقيام بالشيء الصحيح.

وللأسف، لا أستطيع قول الشيء نفسه عن كل عضو في المجلس، لأن عندنا عضو هدفه الرئيسي وقف أي قرار معقول وأية إشارة إلى الإرهاب أو إدانته. وأعتقد أنه ينبغي النظر في هذه الحقيقة بعناية فائقة عندما ننتخب في المرة القادمة أعضاء مجلس الأمن. وأعتقد أنه ينبغي أن تكون المعايير أرفع والاعتبارات أعمق.

إننا نتعامل مع الإرهاب كل يوم، وشاهدنا مظاهر جديدة للإرهاب في القدس قبيل ساعات فحسب. فعلى بُعد بضع ياردات من حيث كان الرئيس بيريز يتناول طعام الغداء في منزله مع الرئيس عباس، استعمل إرهابي آخر جرافة أداة للقتل، وحاول قتل أكبر عدد ممكن من الناس. وهذه هي المرة الثانية التي يحدث فيها ذلك. وعندما حدث في المرة الأولى، اعتقد الناس أنه كان مجرد رجل مختل عقليا يقوم بعمل أخرق. والآن، أصبح ذلك نمطا ونشاهد إسهاما آخر من أولئك الناس الذين يؤيدهم عضو واحد في هذا المجلس تأييدا تاما. إن هذا العضو يدعم الإرهاب.

وعندما انظر حول هذه الطاولة، أرى أناسا يمثلون بلدانا أعطت العالم أعظم الفنون الآسيوية؛ أعطت العالم إميل زولا وهيكتور بيرليوز؛ وأعطت العالم الطب البديل؛ وأعطت العالم بريغل؛ وأعطت العالم بنيامين فرانكلين، وإعلان الاستقلال، وألبرت آينشتاين وليونارد بيرنشتاين؛ وأعطت العالم توماس مور وبنيامين بريتين؛ وأعطت العالم دوستويفسكي وتشايكوفسكي؛ وأعطت العالم فيردي؛ وأعطت العالم، بين أمور أخرى، نيلسون مانديلا.

ما هي إسهامات هؤلاء الإرهابيين في عالمنا؟ إن أكبر اختراعاتهم وأكثر صادراتهم تقدما هو اختطاف الطائرات وأخذ الرهائن والتفجيرات الانتحارية والآن، حقا، استعمال الجرافات كآلات للقتل. وأود أن أسال الحاضرين هنا، عندما يتكلمون عن الشرق الأوسط مرة ثانية، أن يناقشوا الحالة هناك وأن يتكلموا عن إسرائيل، وأن يفكروا في ذلك وأن يفكروا في الذي نتعامل معه كل يوم. إنني أتساءل عما سيفكرون فيه بعد ذلك.

لكن ما أود أن أطلبه من الحاضرين هنا وأحثهم على القيام به هو أن يفكروا في العالم الذي نعيش فيه. إننا هنا للتصدي حقيقة للمشاكل الحقيقية التي تواجه العالم الذي نعيش فيه. إننا، وكل واحد منا، هنا لإحداث أثر. إننا هنا لجعل العالم أكثر أمنا ومكانا أفضل. لكن ما نشهده حقا اليوم لم يعد صراعا بين الحضارات. إننا حقيقة نشهد صراع حضارة، في صيغة المفرد، لأن معظم الإرهاب، ومعظم سفك الدماء، ومعظم القتل ومعظم العنف، بكل أسف وأسى، يجري داخل الإسلام.

ليس لمجرد أن الأغلبية الساحقة من الإرهابيين مسلمون، بل، بكل أسف وأسى، لأن الأغلبية الساحقة من الضحايا مسلمون. فكل يوم، يقتل المسلمون المسلمين في العراق وأفغانستان وباكستان والجزائر والمغرب وشرم الشيخ وعمان. والأمر المخيف هنا بالنسبة لي هو السكوت الغريب في العالم الإسلامي، وفي الحقيقة أننا لا نرى في هذا المجلس أو في العالم قائدا مسلما – وليكن علمانيا أو متدينا أو سياسيا أو أكاديميا – يقف ليقول ”هذا يكفي. ما هذا الذي نفعله؟“

وأرجو ملحا أن يظهر هذا القائد، وآمل أن يدرك العالم العربي والإسلامي أن واجبه ومسؤوليته اليوم، وفي هذا الصراع بعينه، أن يدعم المعتدلين ويقوم بعزل وتهميش المتطرفين، لأنه في الواقع ما نشهده هو: صراع فظيع بين المعتدلين والمتطرفين. ولا ينعكس ذلك بصورة أكثر حدة منه في إيران، حيث أن هناك رئيسا ينكر المحرقة في حين يعد العدة للمحرقة التالية ويدعو إلى محو دولة عضو أخرى في هذه المنظمة من على الخريطة.

وأرى أن كثيرين في العالم العربي والعالم الإسلامي، كما شهدت بنفسي في أنابوليس، يدركون أين يكمن الخطر الحقيقي. وتقع على عاتق هؤلاء تبعة الوقوف اليوم مناصرة للحق، ودعما للقيادة الفلسطينية المعتدلة وإضفاء للمشروعية عليها، وإبلاغ أولئك القادة أنهم إذا اختاروا التسوية العادلة والدائمة فسيقف العالم العربي والإسلامي بجانبهم ويمنحهم المشروعية والدعم. وأرى أن هذا أيضا واجب مقدس لمجلس الأمن: أن يدعم المحادثات على أرض الواقع بين القيادة المعتدلة والمنتخبة ديمقراطيا للفلسطينيين والقيادة الإسرائيلية، وأن يدع الطرفين يتوصلان إلى اتفاق، نرجو أن يكون قريبا جدا، يضع نهاية لحلقة العنف ويهيئ لشعبينا العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن ورخاء.

أعتقد أن ذلك سيحدث. ومما يحزنني أنه لن يحدث خلال فترة ولايتي، ولكني أتمنى لمن ستخلفني أن يحدث في نوبتها.

وفي الوقت ذاته، أريد مرة أخرى أن أشكر الأعضاء على ما أبدوه من روح الزمالة ومن روح التضامن، وعلى تفهمهم وتعاطفهم وعلى قيادتهم ونزاهتهم. لقد كان شرفا لي أن أعمل معهم، وأريد في هذه المناسبة الخاصة للغاية أن أتعهد بشيء آخر: مهما حدث، ومهما كان ما يناقشه المجلس، ومهما كانت نتيجته، سوف تنتصر إسرائيل، لأن البلد الذي أعطى العالم معهد فايتسمان والجامعة العبرية وأوركسترا إسرائيل السيمفوني لا يمكن أن يفعل أقل من ذلك. فشكرا جزيلا، وإلى اللقاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسرائيل على كلماته الودية عن الرئاسة الفييتنامية ومجلس الأمن.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقتصروا في بياناتهم على خمس دقائق بحد أقصى، لتمكين المجلس من سرعة إنجاز أعماله. وأطلب إلى المتكلمين الذين لديهم بيانات طويلة أن يتفضلوا بتعميم نصوصها في القاعة وأن يدلوا بنسخة موجزة منها عند تكلمهم.

السيد مبارك (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد باسكو، وكيل الأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

إن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زالت على حالها، فبعد مضي أكثر من شهر على اتفاق التهدئة بين فصائل فلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي بفضل جهود مصر الذي بدأ سريانه في ١٩ حزيران/يونيه بقيت المعابر تتراوح بين الإغلاق والفتح الجزئي،

وهو ما يناقض التزام سلطات الاحتلال بفتحها كاستحقاق للتهدئة، كما أن استمرار القوات الإسرائيلية في اغتيال الناشطين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، هو دليل استمرار سلطات الاحتلال في خلق الظروف التي من شأنها إنهاء هذه الهدنة المؤقتة.

لا ينبغي أن يفهم البعض أن هذا الفتح الجزئي للمعابر هو هبة أو تساهل قامت به سلطات الاحتلال بل هو التزام على سلطات الاحتلال الإسرائيلي بموجب القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان. فسياسة العقاب الجماعي التي تمارسها سلطات الاحتلال، كما وصفها في هذه القاعة الأمين العام للأمم المتحدة ووكيلاه للشؤون السياسية والشؤون الإنسانية، جريمة طبقا للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، وتعتبر جريمة إبادة جماعية طبقا للميثاق الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي يتحدث عنها المجلس منذ يومين. وهو ما أكده أيضا عدد من المسؤولين الدوليين ومنظمات دولية وجاء آخرها في بيان الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن قطاع غزة.

إن كل ما أقدمت عليه السلطات الإسرائيلية من إجراءات، وخاصة بالنسبة لاستمرار بناء المستوطنات بعد مؤتمر ''أنابوليس''، لا يدع مجالا للشك بأن السلطات الإسرائيلية غير جادة في الوصول إلى حل دائم وعادل وشامل في المنطقة. فكل ما تقوم به لا يعيق فقط عملية السلام بل يهدد ويلغي فكرة الحل القائم على دولتين.

ورغم كل التنديدات والنداءات والمناشدات المتعددة لسلطات الاحتلال لوقف عمليات الاستيطان، تواصل سلطات الاحتلال، يوما تلو الآخر، الإعلان عن إصدار تراخيص جديدة لبناء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتكريس هذا الاستيطان بالاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، رغم فتوى محكمة العدل الدولية. وما يؤسف له العجز الدولي عن وضع حد لهذا التوسع الاستيطاني الذي استولى حتى الآن على ٧٦ في المائة من الأراضي الفلسطينية.

إن عجز مجلس الأمن عن التعبير عن إرادته تجاه مسألة الاستيطان التي أجمع عليها المجتمع الدولي بأسره يؤكد الحاجة الماسة لمراجعة طرق عمل هذا المجلس وإعادة النظر في الآلية التي يعمل بها. فمن غير المقبول قانونياً وأخلاقياً أن تحول بعض الدول دون تحمل المجلس مسؤولياته تجاه هذه المسألة، ومن غير العدل أن تتم المساواة في تحميل المسؤوليات والالتزامات بين شعب يخضع للاحتلال وسلطة قائمة بالاحتلال وتنتهك بشكل يومي التزاماتها كسلطة احتلال.

إن المجموعة العربية قد بذلت جهودا مكثفة لأكثر من شهر من أجل صدور قرار عن هذا المجلس يعالج مشكلة الاستيطان، باعتبارها عقبة في سبيل تقدم مفاوضات السلام، وباعتبارها أعمالا غير شرعية تقوم بها سلطات الاحتلال، مخالفة لكافة الأعراف والاتفاقيات الدولية وتحظى بإدانة كافة الأطراف الإقليمية والدولية. ولكن للأسف جوبه هذا المسعى بتلكؤ تارة ومبررات وحجج واهية تارة أخرى هدفها الانفراد بمسألة الشرق الأوسط لفرض حلول تحمي المحتل وتظلم الضحية. هذا بالتأكيد ليس موقف الوسيط العادل على الإطلاق.

ويؤكد وفد بلادي على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وهو حق أقرته جميع الأعراف والقوانين الدولية. ويرفض وفد بلادي أي محاولة لربط مقاومة الاحتلال بالإرهاب. فالإرهاب الحقيقي هو مصادرة الممتلكات، هو مسلسل القتل للقيادات الفلسطينية والنشطاء الفلسطينيين. الإرهاب هو محاصرة مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة. إن الإرهاب هو استمرار تشريد

الفلسطينيين لأكثر من ستة عقود وعدم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم التي طردوا منها. الإرهاب هو احتجاز أكثر من ٠٠٠ ١١ فلسطيني بينهم أطفال وشيوخ ونساء وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني دون محاكمة، أو إن وجدت فهي محاكمة صورية وغير عادلة.

وفد بلادي مندهش من الدعوات التي يطلقها البعض حول عدم جدوى مناقشة قضية بعمر وحجم قضية الشرق الأوسط داخل هذا المجلس، وهذا يدعونا إلى أن نبحث عن الأسباب التي تحول دون أن يتحمل المجلس مسؤولياته تجاه هذه القضية ويخرج من حالة الشلل وفقدان المصداقية التي طالته بسبب سوء الاستخدام لسلطاته وسياسة الكيل بمكيالين عند التعامل مع قضية الشرق الأوسط.

فيما يتعلق بلبنان أكد وفدي باستمرار على عدم التدخل في الشؤون اللبنانية وأن هذا التدخل يؤزم الوضع أكثر مما يساعد الأطراف اللبنانية على التوافق. وعندما أتيحت الفرصة للبنانيين في الدوحة تمكنوا من الخروج من أزمة سياسية مر بها لبنان خلال عام ونصف.

نرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت في لبنان بعد اتفاق الدوحة، والتطورات في العلاقات اللبنانية السورية وعودة الأسرى اللبنانيين لدى سلطات الاحتلال.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا زال لبنان يواجه بشكل يومي الانتهاكات الإسرائيلية لأجوائه وحدوده. بل إن التقرير الأخير للأمين العام حول تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2008/425) أشار إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية بعد شهر فبراير زادت بشكل لم يسبق له مثيل، وصل إلى ٨٢ انتهاكا يوميا.

كما أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تحتل مزارع شبعا وقرية الغجر اللبنانية. و لم تتجاوب سلطات الاحتلال مع مناشدات الأمين العام وممثليه ومع جهود قوات اليونيفيل بتقديم خرائط عن الألغام والمتفجرات والقنابل العنقودية التي أكد تقرير الأمين العام S/2008/425 أنها تغطي ٤٩ في المائة من المناطق السطحية في جنوب لبنان. جميع هذه المسائل الثلاث: الانتهاكات اليومية، واستمرار الاحتلال لأراض لبنانية، وعدم التجاوب في تحديد مواقع الألغام ومخلفات الحرب، تمثل انتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لا يزال الجولان السوري المحتل يخضع لسياسة الاستيطان الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧. ورغم إعلان سوريا وتأكيداتها أن السلام خيار استراتيجي واستعدادها للتفاوض دون شروط مسبقة، ورغم صدور قرارات من هذا المجلس والجمعية العامة باعتبار الإجراءات الإسرائيلية بضم الجولان باطلة ولا أساس قانونيا لها، فإن سلطات الاحتلال ماضية في سياستها الاستيطانية في الجولان السوري المحتل. وما صدر مؤخرا عن الكنيست الإسرائيلي بالطلب من حكومة إسرائيل عدم التنازل عن الجولان المحتل إلا باستفتاء عام لهو منتهى العجرفة والابتزاز – استفتاء على أراضي الغير.

سمعنا قبل لحظات مندوب الكيان الإسرائيلي يقدم دعاية سياحية في هذا المجلس، وكأن هذا المجلس وكالة سياحية. أعتقد أن هذه الدعاية تمحوها صور شوهدت قبل يومين لشاب فلسطيني معصوب العينين ومكتوف اليدين يطلق فيها عليه بعض الجنود الإسرائيليين النار، مباشرة. ومن حسن الحظ أن من اكتشف هذه الصور هم من الجانب الإسرائيلي. هذه الدعاية ينبغي أن تجعل كلا منكم يتردد في قبول هذه الدعوة السمجة.

نريد فقط من مندوب الكيان الإسرائيلي أن يقبل لا دعوة هذا المجلس، وإنما لجنة واحدة من لجان الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، أو مجلس حقوق الإنسان؛ أن يقبل

زيارة مراقبين لما حدث في المخيمات الفلسطينية فقط، ولا نريد منه هذه الدعاية. وأعتقد أنه، بدلا من أن يقدم لنا ما ذكره فيما يخص سلوك ليبيا، عليه أن يقوم سلوك بلده، الذي قام أصلا على الإرهاب. ولا أريد أن آخذ من المجلس الآن وقتا طويلا لأعدد ما هي العمليات الإرهابية التي قامت بها ما يسمى بدولة إسرائيل منذ قيامها وحتى الآن. الحمد لله أن هذا آخر خطاب لهذه الدولة.

السيد كفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): نشكر السيد لين باسكو على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها حول الحالة في الشرق الأوسط ضمن إطار النظر الدوري لمجلس الأمن في هذا البند. كما نرحب بحضور الممثلين الدائمين لفلسطين وإسرائيل، ونحيط علما على النحو الواجب ببيانيهما.

منذ آخر مرة اجتمع فيها مجلس الأمن حول هذه المسألة الهامة حدثت أحداث كثيرة. والأهم بين تلك الأحداث كان، برأينا، ما يلي. أولا، ما حدث مؤخرا من تشكيل حكومة لبنانية جديدة. ونأمل أن تبذل تلك الحكومة جهدا جهيدا لوضع حد لمصاعب البلد السياسية الداخلية، ليتسنى للبنان أن ينجز على الفور المصالحة الوطنية. بعد ذلك، ما حدث من تبادل للسجناء والجثمانات في ١٥ تموز/يوليه بين إسرائيل وحزب الله. وعلاوة على الأهمية الرمزية لتلك الأحداث، فإن تلك العلامات على الانفراج، أو حتى التقارب، تبين أن الحوار ممكن، والسلام كذلك، إذا توفر حسن النية لدى الجانبين. لذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع هذا التخفيف من حدة التوتر الذي يشكل بلا شك خطوة إيجابية صوب السلام.

فيما يتعلق تحديدا بقضية العلاقات السورية – اللبنانية، نترقب بفارغ الصبر فرصة الاطلاع على تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بلبنان، الذي ينبغي أن يزيد من معرفتنا بالتقدم المحرز. لكننا لمسنا بالفعل ما يجعلنا نرحب بالمواقف الايجابية للبلدين كليهما تجاه إقامة العلاقات الدبلوماسية. وهذا الحدث يعتبر نقطة تحول تاريخية في العلاقات بين الدولتين. وهذا التطبيع، الذي طال انتظار المجتمع الدولي له كثيرا، سيمثل بلا ريب خطوة ايجابية في تسوية الأزمة اللبنانية، على الأقل على أساس الفهم بأنه إذا أريد تحقيق تسوية سلمية لمسألة الشرق الأوسط، فلا بد من تطبيع العلاقات فيما بين الأطراف المعنية كافة.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، من المهم أن تواصل السلطة الفلسطينية وإسرائيل مفاوضاتهما، مسترشدتين بالأهداف التي حددتها عملية أنابوليس وخريطة طريق المجموعة الرباعية. وإن آخر الأخبار التي وصلتنا، والتي نرحب بها، كان الاجتماع في القدس بين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس دولة إسرائيل. لقد قلنا دائما إن تسوية النزاع تتطلب تشاطر الطرفين المتخاصمين بإنصاف الواجبات والالتزامات والمسؤوليات.

من واجب إسرائيل أن تضع حدا لسياسة الاستيطان ولكل الأنشطة الأخرى التي يمكن أن تعّرض للخطر التقدم الذي يجري إحرازه الآن في المفاوضات الثنائية. ومن وجهة نظر الجانب الفلسطيني، تشكل مشكلة الأرض العقبة الرئيسية. وفي الوقت ذاته يتعين على إسرائيل أن تتخذ كل التدابير الممكنة لترفع الحصار كلية عن غزة وأن تسمح للمسألة الإنسانية بأن تحسم حسما قاطعا. ومن ناحية أخرى يتعين على السلطة الفلسطينية أيضا أن تسعى جاهدة إلى الوفاء بالتزاماتها الهادفة إلى ضمان الأمن المطلق لإسرائيل، خاصة فيما يتعلق بإطلاق الصواريخ على المناطق السكانية الإسرائيلية.

من الواضح أنه لئن كانت المسؤوليات المتشاطرة فيما يتعلق بالشرق الأوسط تقع بالدرجة الأولى على عاتق

الطرفين المعنيين مباشرة، فإن المجتمع الدولي أيضا يجب أن يؤدي دوره. وفي مقدمة المجتمع الدولي تأتي بلدان المنطقة. إن دورها، سواء من خلال المبادرات الفردية، مثل المبادرات التي اتخذتها تركيا وقطر ومصر، أو من خلال أعمال المنظمات الإقليمية، مثل خطة السلام العربية، دور حاسم، وإن الهدنة السارية الآن في غزة يعود الفضل فيها إلى مشاركة تلك الدول. وإن بوركينا فاسو ترحب بجهودها وتشجعها على مواصلتها.

وبقدر ما يتعلق الأمر بمجلس الأمن، يتعين عليه أن يحافظ على الضغط اللازم على الزعماء السياسيين لإسرائيل وفلسطين بتذكيرهم بالحاجة إلى التقيد الدقيق بميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا، يجب على المنظمات الدولية أن تستمر في تقديم مساعدتها لتنمية فلسطين، بقصد بناء دولة قادرة على الحياة في إطار الاتفاق المستند إلى قيام دولتين.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، ربما أمكن للمنظمة الجديدة، اتحاد البحر المتوسط، الذي تتألف عضويته من بعض من دول الشرق الأوسط، أن تساهم أيضا في تسوية الصراع.

ثمة أمر واحد أكيد: إنه الرغبة المعلنة من قبل المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين في المثابرة وتحقيق التقدم في المفاوضات الثنائية لتحقيق الحل القائم على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في كنف السلام والأمن، بنهاية هذا العام إذا أمكن. وإننا نشجعهم بإخلاص في جهدهم، واثقين بأن هذا هو، في نهاية المطاف، السبيل الوحيد لإيجاد الحل.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد لين باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا وأن أشكر ممثلي إسرائيل وفلسطين على بيانيهما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوديع السفير دان غيلرمان، وأن أعرب له عن امتنان بنما وامتناني أنا للطريقة التي أدار بها بعثته لدى الأمم المتحدة، وأتمنى له كل النجاح في أنشطته في المستقبل.

لقد قدمت الإحاطة الإعلامية للسيد باسكو للمنطقة صورة سلبية وإيجابية في آن واحد، إلا أن الصورة الإيجابية هي التي تود بنما أن تشدد عليها في هذه المناسبة. وكما قال السيد باسكو في تقريره، فإن وقف إطلاق النار الذي أُبرم بوساطة مصرية قبل أكثر من شهر بين حماس وإسرائيل قد بقي تقريبا دون خرق، وبذلك استهل هذا الوقف فترة من الهدوء النسبي في قطاع غزة وإسرائيل وسمح لسكانهما على أقل تقدير بالعيش في مكان خال من العنف. ونحن على ثقة بأن هذا الإجراء المتبادل سيتيح إجراء المفاوضات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مناخ أفضل من الثقة، ونحن ندعو إلى توسيع نطاق وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية.

ونحن نشعر بالتشجيع أيضا من أخبار تبادل الأسرى والرفات البشرية بين إسرائيل وحزب الله بوساطة ألمانية، ومن المحادثات غير المباشرة بين المفاوضين الإسرائيليين والسوريين عبر المساعي الحميدة لتركيا، والجهود التي بذلها رئيس فرنسا لتشجيع سوريا ولبنان على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما.

علاوة على ذلك، نحن نقدر الجهود الكبيرة التي بذلتها قطر لإنشاء حكومة وحدة وطنية في لبنان. ويعرب وفد بنما عن امتنانه الشديد لجميع الأفراد والحكومات الذين عملوا من أجل ضمان إنجاز تلك الأعمال.

وتؤكد تلك الإنجازات أنه رغم الرغبة والحاجة إلى تحقيق سلام شامل لحل قضية الشرق الأوسط، يمكن لاتخاذ خطوات في طي الكتمان والتوصل إلى اتفاقات في الوقت

المناسب أن يكونا حافزين للتوصل إلى اتفاقات أوسع وأهم. وفي هذا السياق، يساند وفد بلادي جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي أعلنت أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وخاصة ما تبنيه من مستوطنات في تلك الأراضي، لا تزال تشكل العقبات الخطيرة في طريق عملية السلام. ولذلك يجب على إسرائيل أن تتوقف فورا عن بناء المستوطنات.

وفي هذا السياق، تغتنم بنما هذه الفرصة لتؤكد، كما أكدنا في مناسبات سابقة، أن أي اتفاق للسلام بين فلسطين وإسرائيل يجب أن ينص على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام مع بعضهما البعض ومع جيرانهما، مع الاعتراف بحدود ١٩٦٧ باعتبارها حدودهما المشتركة. وفي هذا الصدد، نحن ندعو إلى استكمال كل المفاوضات في الوقت المناسب من أجل تحقيق الإفراج السريع عن العريف الإسرائيلي المختطف، جلعاد شليط، وتسليم إسرائيل مزارع شبعا إلى لبنان.

أخيرا، والآن أكثر من أي وقت مضى، تتطلب عملية السلام في الشرق الأوسط إرادة سياسية من جميع الأطراف المعنية مباشرة والمشاركة النشطة للمجتمع الدولي ومجلس الأمن هذا. وتشير كل الدلائل إلى أن هذه المرحلة تمثل لحظة أمل نادرة جدا ويصعب تماما الحفاظ عليها.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم إشادة حارة بعمل السفير غيلرمان. لا أعتقد أن هناك أي شخص هنا في الأمم المتحدة يتعين عليه أن يبذل جهدا أكبر في العمل من السفير غيلرمان للدفاع عن سمعة بلده، ولا أي شخص يبذل هذا الجهد بنفس القدر من الذكاء والجاذبية والفكر الثاقب والتفاني التي أضفاها على هذه المهمة خلال السنوات الست الماضية. سوف نفتقده بشدة، رغم أنني متيقن من أننا سنستمع إلى خلفه في هذه القاعة بنفس الاهتمام الشديد الذي استمعنا به إليه.

وأود أيضا أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن الحالة في المنطقة. إن بلدي يدعم بقوة عملية السلام والاتفاقات التي تم التوصل إليها في أنابوليس. ونحن نرحب بآخر اجتماع تم بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في باريس الأسبوع الماضي. وسوف يعتمد نجاح المفاوضات الثنائية جزئيا على وجود شعور عام في المنطقة بأنه يتم إحراز تقدم على أرض الواقع.

ولقد قام رئيس وزراء بلدي، غوردون براون، في وقت سابق من هذا الأسبوع بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وألقى خطابا قويا أمام الكنيست، وهو الأول من نوعه لرئيس وزراء بريطانيا. وعندما كان رئيس وزراء بلادي في إسرائيل أعاد التأكيد على أن بناء المستوطنات يؤدي إلى تآكل الثقة ويزيد معاناة الفلسطينيين، ويجعل التنازلات التي سيتعين على إسرائيل أن تقدمها من أجل السلام أكثر صعوبة. ولذلك من الأهمية البالغة، من أجل الحياة اليومية للفلسطينيين وتحقيق السلام، أن تجمد إسرائيل المستوطنات وأن تفكك مراكز المراقبة الأمامية، وكما وافقت أن تفعل.

وعندما كان رئيس وزراء بلادي في فلسطين أكد أنه يجب على الفلسطينيين أن يواصلوا العمل بمثابرة وإصرار ضد الإرهابيين الذين يستهدفون المدنيين الإسرائيليين. ونحن نرحب بالإصلاحات الأمنية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية ويسعدنا أننا نؤدي دورا في تلك الجهود.

إن العمل الدؤوب الذي تقوم به مصر أدى إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة. ونحن نثني على جميع الأطراف لاستمرار التزامهم بهذا الاتفاق، ومن المهم أن تدعم الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى معالجة القضايا المعلقة،

بما في ذلك إنهاء تهريب الأسلحة وإعادة العريف جلعاد شليط. ويحدونا الأمل في أن تقوم إسرائيل، تمشيا مع التزاماتها، بإعادة فتح المعابر وزيادة الإمدادات إلى غزة. ونرحب باتخاذ الأمم المتحدة لزمام الأمور من خلال طرح الخطوات الفورية التي يمكن اتخاذها لتحسين الحالة الإنسانية.

ولكن السلطة الفلسطينية هي في مرحلة حاسمة. وكما أوضحت الإحاطة الإعلامية للسيد باسكو، فإن السلطة سوف تفلس في غضون أسابيع. ولقد استجاب الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة للطلبات الفلسطينية من أجل تسديد دعمنا للميزانية مسبقاً. ولقد فعلنا ذلك، وسددنا ما في وسعنا لهذا العام. والآن يجب على الآخرين أن يفوا بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم في باريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والتي التزموا بها مرة أخرى في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في لندن في أيار/مايو.

وعلى مجلس الأمن من جانبه دور يضطلع به. ولقد أكدنا دوما أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتمكن من أن يكون له كلمته مرة أخرى في قضية الشرق الأوسط. ولتحقيق ذلك، عمل المجلس لبضعة أسابيع ساعيا للتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار متوازن ويسهم بشكل بناء في آن واحد في دعم عملية أنابوليس وإحراز التقدم على أرض الواقع. وتقييمنا هو أن النص الذي يركز على مجرد جانب واحد من الصراع لن يلقى القدر اللازم من الدعم في هذا المجلس. ويحدونا الأمل في أن يستطيع المجلس مواصلة العمل بشأن تلك المسألة دون جدول زمني محدد وأن يسهم برأيه ونفوذه في دعم الجهود المكثفة التي تُبذل للتوصل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

وترحب المملكة المتحدة بتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان. فهذه خطوة هامة في تحقيق اتفاق الدوحة المبرم في أيار/مايو الماضي وفي تعزيز الاستقرار الطويل الأمد في لبنان. إن لبنان يحظى بكامل دعم المملكة المتحدة في التصدي للتحديات الهامة التي تنتظرنا. وتشمل تلك التحديات برامج دعم القطاع الأمني اللبناني، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والدعم الثابت للجنة التحقيق الدولية المستقلة والمحكمة الخاصة للبنان.

وتؤكد المملكة المتحدة على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن نرحب بتبادل الأسرى الذي توسطت فيه السلطات الألمانية ونثّني على الذين عملوا بشكل مكثف لضمان الوصول إلى تلك النتيجة. ونحن نواصل دعم العمل الحيوي الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للحفاظ على السلم والاستقرار في جنوب لبنان.

من المهم أيضا منع المليشيات اللبنانية من الحصول على الأسلحة عن طريق الأراضي السورية وسوف نواصل تقديم الدعم لقوات الأمن اللبنانية لزيادة قدرتها في إدارة الحدود بصورة فعالة.

ونرحب بالاجتماع الأخير الذي عقد بين الرئيس سليمان والرئيس الأسد في باريس ونأمل بأن تترجم الاتصالات السياسية المتجددة بين القائدين السوري واللبناني إلى عمل ملموس لترسيم الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين كما نصت عليه قرارات مجلس الأمن.

ونشعر بالتشجيع باستمرار المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل تحت رعاية تركيا. ولكن نعتقد أن سوريا بوسعها أن تفعل أكثر لدعم عملية سلام أوسع، بما في ذلك إنهاء دعمها لحركات الرفض الفلسطينية.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن انضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية.

إن وفدي يود أيضا أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا الموقر الذي تكلم باسم حركة عدم الانحياز.

إن النزاع في الشرق الأوسط طال أكثر من اللازم وأودى بحياة عدد كبير من المدنيين وحطم الأسر ومنع الشباب من السكان من جني فوائد التنمية الاقتصادية العالمية بصورة كاملة. ومنذ ستين عاما، ما برحت المنطقة ساحة للتوتر والعنف، وعلى الجانب الفلسطيني ما برحت الأمة تواجه صعوبة وعليها أن تعيش بدون دولة. لقد عان الفلسطينيون أسوأ أنواع المعاناة.

وهذا ما برح مستمرا لفترة طويلة جدا، ولا يزال يلطخ ضميرنا الجماعي. فالصراع في الشرق الأوسط لا يزال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وليس مرد ذلك للصراع نفسه فحسب، بل أيضا بسبب عجز المجلس عن القيام بعمل حازم.

ينبغي للمجلس أن يقوم بدور في إحلال السلام الشامل في المنطقة. فلديه مسؤولية أدبية يمليها الميثاق تحتم عليه المساهمة في إيجاد حل في الشرق الأوسط وينبغي له أن يكرس نفس القدر من الطاقة السياسية لحل هذا النزاع كما كرسه لنزاعات أخرى في أجزاء مختلفة من العالم. وندعو إلى تكريس نفس الطاقة والوقت لمعالجة نزاع الشرق الأوسط.

وفي الوقت الحالي تلوح في المنطقة آفاق السلم. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة كما دلت على ذلك المفاوضات الجارية بين إسرائيل وفلسطين، والبدء بالمحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل واتخاذ خطوات على المسار اللبناني الإسرائيلي.

ونشعر بالتشجيع إزاء وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، والخطوات الجارية نحو تطبيع العلاقات بين لبنان وسوريا، وتبادل السجناء بين إسرائيل وحزب الله وزيادة الاستقرار في لبنان بعد انتخاب الرئيس.

إن الحوار والمصالحة بين الفلسطينيين حجر الزاوية في إقامة دولة فلسطينية وتحقيق سلام حقيقي لجميع الفلسطينيين. لذلك لا نزال نعلّق أهمية كبيرة على الاتفاق الذي تم في اليمن وبين السبل الهامة للحوار والمصالحة بين الفلسطينيين.

ومع هذه التطورات الايجابية هناك ما يحملنا على الأمل بأن تتبلور تلك المنجزات بصورة حقيقية في توازن جديد تتقاسم في ظله جميع الدول في المنطقة عوائد السلام وتتم فيه إقامة دولة فلسطين المستقلة القادرة على البقاء جنبا إلى جنب في وئام مع جيرانها. إننا في المجتمع الدولي نتحين تلك اللحظة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا لا يمكننا أن نكون راضين، إذ لا يزال يتعين فعل الكثير. فالنزاع في الشرق الأوسط سيظل من دون حل إذا لم تمض الأطراف المعنية إلى بذل جهد يتجاوز الجهد العادي لضمان التوصل إلى حل مجد للنزاع. ونرحب، في هذا الصدد، بما أبدته جامعة الدول العربية واللجنة الرباعية وبلدان المنطقة من التزام وإسهام ثابتين.

وثمة تحد يتعين التصدي له الآن، إلا وهو المشكلة المتمثلة في أنشطة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، فهذه الأنشطة تشكل خرقا جسيما للقانون الدولي وعقبة كأداء في إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة ومستقلة، ومن ثم إحلال السلام نفسه. وهذه الأنشطة غير الشرعية لابد من إنهائها فورا. ومجلس الأمن من جانبه ينبغي له أن يعرب عن نفسه بصراحة وقوة بشأن هذه المسألة الهامة جدا.

لذلك تؤيد إندونيسيا تأييدا كاملا مشروع القرار الذي اقترحه أعضاء المجموعة العربية.

ومن المهم بنفس القدر ، من أجل إحلال سلام مستدام، استمرار الجهود في معالجة المسائل الجوهرية الأخرى، بما فيها الحدود وقضية اللاجئين الفلسطينيين ووضع القدس. والحالة الإنسانية في غزة التي ما برحت صعبة وأيضا جديرة باستجابة مستمرة من لدن المجتمع الدولي.

ولا يمكن بناء دولة فلسطينية قادرة على البقاء بين عشية وضحاها. فهذا سيحتاج إلى إعداد وتخطيط مستمرين. لذلك تعلّق إندونيسيا أهمية كبيرة على مؤتمر باريس للمانحين ومؤتمر الاستثمار الفلسطيني ومؤتمر برلين لمؤازرة المجتمع المدني الفلسطيني وحكم القانون.

وإندونيسيا من جانبها وبالتعاون مع جنوب أفريقيا استضافت المؤتمر الوزاري الأسيوي الأفريقي المعني ببناء القدرات من أجل فلسطين الذي انعقد في جاكرتا في الفترة من ١٤ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

إن هذه المبادرة التي تأتي بوصفها استكمالا منطقيا لمؤتمر أنابولس تستهدف، في جملة أهدف أخرى، أن تكون عنصرا حفازا للعملية السلمية في ضوء إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. وانطلاقا من روح مؤتمر باندونغ تمخض المؤتمر عن قائمة الالتزامات، بما فيها المساعدة في تدريب ١٠ ٠٠٠ فلسطيني، ويشمل ذلك التدريب في ميادين إنفاذ القانون والإصلاح الإداري.

أما فيما يتعلق بلبنان، ووفقاً لاتفاق الدوحة بشأن لبنان، فنرحب بانتخاب اللواء سليمان رئيسا للبنان ونأمل في تشكيل مجلس الوزراء في أقرب وقت ممكن.

ونشعر بالقلق إزاء الأحداث التي وقعت مؤخرا في طرابلس والتي نجم عنها جراح وإصابات. لذلك يعلّق وفدي أهمية كبرى على بند ورد في اتفاق الدوحة يشدد على وجوب التزام جميع الأطراف بعدم اللجوء إلى السلاح أو العنف لحل نزاعاتها السياسية.

والوحدة ركن أساسي في عملية إحلال السلام المستدام في لبنان. ووفقا لذلك نرحب بجهود الرئيس سليمان في تعزيز الحوار والمصالحة في البلاد.

فعملية السلام ليست مشروعا سهلا. ولم تكن كذلك قط. إنها رحلة طويلة ومضنية تتطلب منا إيلاء قصارى اهتمامنا. وما دمنا نعزز الطرق السلمية بدلا من العنف، والمفاوضات بدلا من القوة العسكرية، والحوار بدلا من المواجهة سنتمكن بالتأكيد من بلوغ هدفنا المنشود المتمثل في إحلال السلام الشامل في المنطقة.

ومن هنا يحدونا وطيد الأمل في أن تسفر الجهود الحالية عن تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، يرتكز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨(١٩٧٣) و ١٣٩٧(٢٠٠٢) و ١٥١٥(٢٠٠٣) ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

السيد سكاريتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام باسكو على بيانه الصريح والزاخر بالمعلومات.

وفي حين أن كرواتيا تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي أود أن أتطرق إلى بعض النقاط الإضافية باسم وفدي.

لقد انضم بلدي إلى المجلس بوصفه عضوا منتخبا في سنة اتسمت بالأمل المتجدد في التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وفي وقت لاحق من العام الماضي تجمّع المجتمع الدولي في مؤتمر أنابولس للسلام وتعهد بتقديم دعمه لهذه العملية.

ومنذ ذلك الحين ما برحت الأطراف تتحلى بشجاعة وتصميم يبعثان على الإعجاب في انتهاج ذلك المسار. وفي الواقع، يشعر وفدي بالتشجيع على الرغم من

التحديات لأن الطرفين لا يزالان ملتزمين في المحادثات الثنائية ومنخرطين فيها في إطار عملية أنابولس.

إن التوصل إلى حل يقوم على دولتين وإحلال سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط يرتكز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا يزال الهدف النهائي. ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يبذل قصارى جهده لدعم الطرفين في إحراز هذا الهدف.

ونظل مدركين لحقيقية مؤداها أن إحراز التقدم في العملية السياسية والدبلوماسية يظل مرتبطا ارتباطا لا انفكاك منه بأوجه التحسن الملموسة على أرض الواقع، ونتشاطر الآراء التي تم التعبير عنها في البيان الأخير للجنة الرباعية الصادر في برلين بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه، وأن يشدد على الحاجة الملحة لإحراز مزيد من التقدم على أرض الواقع بغية بناء الثقة ودعم التقدم في المفاوضات.

ولهذا السبب نؤيد تأييدا تاما الجهد الدولي الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر الماضي بمؤتمر باريس للمانحين، والذي أعقبه مؤتمر الاستثمار الفلسطيني في بيت لحم في أيار/مايو، ومؤتمر برلين لدعم الأمن المدني الفلسطيني وسيادة القانون في حزيران/يونيه. وبالمواكبة مع الجهد الذي يبذله المبعوث الخاص للجمع بين الأطراف وحفز الإنعاش الاقتصادي، يساعد هذا الجهد على تهيئة مناخ من الثقة والأمن والتنقل المادي، مما يؤدي إلى بناء منهاج للسلام. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يفي المانحون بالتزاماتهم.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أيضا أن أكرر دعمنا للأهداف التي شجّعها مؤتمر برلين المعني بالأمن وسيادة القانون. والأمن هو أهم خدمة يمكن أن توفرها أي حكومة لمواطنيها، إن جاز لي أن أقتبس عن رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض. يمتد هذا المطلب ليشمل بناء هياكل أساسية أمنية فعّالة خاضعة للمساءلة، بما في ذلك إقامة نظام مناسب للعدالة الجنائية، وكذلك قطاع الشرطة. وتحظى قدرة السلطة الفلسطينية على بناء مؤسسات ذات مصداقية وإدارة الأمن بأهمية رئيسية لدى كلا الطرفين. تلك القدرة ليست عنصرا أساسيا في بناء الدولة الفلسطينية فحسب، بل إنها تشكّل أيضا توقّعا مشروعا لدى الجانب الإسرائيلي. ويجب أن تثق إسرائيل بأن الحل القائم على أساس وجود دولتين لن يعرّض سلامة وأمن مواطنيها للخطر. ولا يمكن أن يتحقق لها ذلك إلا بوجود دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء ومسؤولة وديمقراطية إلى جانبها، دولة مستعدة لمكافحة الإرهاب والفوضى وتكون قادرة على القيام بذلك.

وطوال الأسابيع الأخيرة، شاهدنا عددا من الإشارات الإيجابية تأتي من المنطقة. أما بعد، اسمحوا لي أيضا أن أهنئ فرنسا، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، على الجهد الناجح الذي بذلته لإدخال دينامية جديدة إلى المنطقة من خلال إقامة اتحاد دول البحر الأبيض المتوسط.

وإذ ندرك أن السلام في الشرق الأوسط يتطلب التوصل إلى حل شامل، فإننا نرحب باستعداد إسرائيل لاتخاذ خطوات من أجل الاتصال بالأطراف الأخرى في المنطقة، وإبداء اهتمام بمعالجة عدد من المسائل الصعبة. وما زلنا نأمل أن تُقابل هذه الخطوات برد إيجابي ومسؤول من أجل تعزيز دينامية السلام.

ومن الأمور المشجعة بالفعل فترة الهدوء التي تسود غزة والإعلان عن قيام إسرائيل وسوريا بإجراء محادثات سلام غير مباشرة، وكذلك تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، الذي تم في الأسبوع الماضي، والذي نأمل أن يقودنا إلى المزيد من التحركات الإيجابية.

ونشعر ببالغ القلق إزاء الأعمال التي تفرض الضغوط على فترة الهدوء في غزة، بما في ذلك الهجوم الذي وقع اليوم،

وكذلك الهجوم الشنيع الذي وقع في القدس في ٢ تموز/يوليه، والذي ندينه بأشد العبارات مرة أخرى. وندعو إلى بذل كل الجهود من أجل المحافظة على فترة الهدوء في غزة، حتى يمكن تخفيف القيود المفروضة على غزة بصورة تدريجية، وإعادة فتح المعابر واستئناف مشاريع الأمم المتحدة هناك. كما نأمل أن نشاهد تحقيق تقدم فيما يتعلق بقضية خطف العريف الإسرائيلي، جلعاد شاليط.

وإذ ننتقل إلى لبنان، يعرب وفدي عن ترحيبه بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في بيروت مؤخرا، وكذلك انتخاب السيد سليمان رئيسا للبنان في أيار/مايو. ونتعشم أن يستخدم هذا الزخم، الذي بدأه اتفاق الدوحة، لتوطيد المؤسسات الدستورية في لبنان وتعزيز سيطرة الحكومة على كامل أراضيها.

وقد أعاد اندلاع العنف الطائفي الحاد في أيار/مايو إلى الأذهان بقوة أهمية المطالبة بنزع سلاح كل المجموعات غير الحكومية، اللبنانية وغير اللبنانية على السواء. ومن الضروري الآن تنفيذ كامل الالتزامات التي قبلها الزعماء السياسيون اللبنانيون في إطار اتفاق الدوحة، تنفيذا تاما، بما في ذلك الحظر المفروض على استخدام الأسلحة لتحقيق مآرب سياسية.

ومن المهم أيضا تنفيذ الالتزامات الناشئة عن اتفاق الطائف، بالترادف مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويشجّعنا ما أُعلن عن اعتزام إقامة علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان، ونحيي الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت هذا الأسبوع في بيروت. ونأمل أن تفضي التطورات الأخيرة إلى ترسيخ استقرار لبنان وسيادته، مما يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة الأوسع.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نود نحن أيضا أن نشكر السيد باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية عن التطورات الحاصلة في المنطقة خلال الشهر الماضي. كما يؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بمشاركة البعثة المراقبة عن فلسطين، وبصديقنا السفير غيلرمان، بالطبع، الذي سيترك منصبه في نهاية هذا الشهر. لقد قال السيد غيلرمان في بيانه أن عمله سفيرا لإسرائيل، لم يكن بالمهمة السهلة في معظم الأحيان، وبوصفي أحد الموجودين هنا طوال فترة السنوات الست التي خدم خلالها، فإنني أوافقه على ذلك. وأتمنى له التوفيق في أدائه لمسؤولياته الجديدة، حيث يغادر عمله هنا ليتولى مهاما أخرى.

لقد شاهدنا، على مدار الأشهر القليلة الماضية، مبادرات إيجابية مختلفة تهدف إلى إيجاد تسوية عن طريق التفاوض للنزاعات الكثيرة في الشرق الأوسط. والكثير من هذه المبادرات ما زال في مهده. ومع ذلك، فإنها أدت بالفعل إلى تحقيق هدوء نسبي في الوضع، وأثمرت بعض المبادرات الأخرى عن نتائج إيجابية بالفعل.

وبينما ننظر في هذه التطورات الجارية في الشرق الأوسط، من المهم أن نلاحظ أن الأطراف نفسها، بدعم من البلدان في منطقتها، بما في ذلك جهود الوساطة التي تبذلها جامعة الدول العربية، هي التي تتخذ المبادرة لحل هذه الصراعات. وينبغي أن يدعم مجلس الأمن ويشجع هذه الحلول المحلية والجهود الإقليمية.

ولهذا السبب أيضا، نرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة. ونؤيد وجهة النظر القائلة بأن الوضع في لبنان لا يمكن حلّه إلا من خلال الحوار السلمي، والمصالحة الوطنية، والتعاون الثنائي مع البلدان المجاورة للبنان، وانسحاب جميع القوات الإسرائيلية والمستوطنين من أراضيه،

والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار تسوية سلمية عربية إسرائيلية شاملة.

ويشارك وفدي في الإدانة العالمية للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونرى أن النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويغيّر الحقائق على أرض الواقع، وأنه يشكل عقبة كأداء أمام عملية السلام. وتمنع اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، السلطة القائمة بالاحتلال من تحويل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها. ونحث المجلس على أن يطالب إسرائيل بأن تجمد فورا وبصورة كاملة جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك تفكيك المخافر الأمامية التي أقامتها بعد آذار/مارس ٢٠٠١، من أجل عدم تغيير الحقائق على أرض الواقع وعدم تقويض مفاوضات الوضع النهائي.

ويرحب وفدي بالجهود التي تبذلها الحكومة المصرية للتوسط من أجل وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، ويحث إسرائيل وحماس على الامتثال لالتزاماتهما في إطار اتفاقهما على تفادي المزيد من التدهور في دائرة العنف في المنطقة.

ونلاحظ أن المناقشات مستمرة بشأن المزيد من القضايا المعلقة، بما في ذلك زيادة تخفيف القيود المفروضة على الحدود. ونود أن نشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين، والتي ذكر فيها السفير منصور ما يلي:

”نجدد تأكيد وجوب توسيع نطاق وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية، فقطاع غزة والضفة الغربية يشكلان وحدة جغرافية واحدة – الأرض الفلسطينية المحتلة – وبهذه الصفة، تنجم تداعيات سلبية عن العمليات والهجمات العسكرية الإسرائيلية في أي من المنطقتين“. (S/2008/421)

وما فتئت جنوب أفريقيا تشجيع فريقي التفاوض الإسرائيلي والفلسطيني على مواصلة المفاوضات لبلوغ هدف إقامة دولة فلسطينية قبل نهاية عام ٢٠٠٨، كما أُعلن في مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط. ولا يمكن للأطراف والمجتمع الدولي التقاعس والسماح للحالة على الأرض أن تستمر في التدهور وأن تنهي كل الآمال بالحل القائم على أساس الدولتين عن طريق التفاوض.

إننا نكرر التأكيد على أن المسؤولية عن السلام والأمن تقع على عاتق الجانبين. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تكون أعمال وتصريحات الطرفين محسوبة بغية الدفع بمساعي السلام قدما.

وأخيرا، إن كل إحاطة إعلامية سمعنا إليها حتى الآن تفيد بأن الأوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة لم تتحسن بشكل جوهري. والمدنيون الأبرياء في كلا الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، ما زالوا يعانون من عواقب السلام المفقود. والأعمال غير المبررة وغير القانونية من جانب إسرائيل، كحصار غزة، واستمرار عمليات التوغل في الضفة الغربية، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، ونقاط التفتيش العسكرية، والجدار العازل في الضفة الغربية، لا تسهم في إحداث أي تغيير في الوضع.

وترى جنوب أفريقيا أن حل الدولتين، الذي يقيم دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الطويل الأمد لإسرائيل. ويسعدني أن السفير غيلرمان أكد في بيانه الأخير أمام المجلس أن رؤية حل الدولتين هي التي يمكن أن تحقق السلام في النهاية في تلك المنطقة، ومرة أخرى نتمنى له كل التوفيق في مشاريعه التالية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أرحب بوجود البعثة المراقبة الدائمة عن فلسطين معنا. وأود أن أحيي الممثل الدائم لإسرائيل، السفير غيلرمان، الذي يشارك في جلسة المجلس للمرة الأخيرة في فترة ولايته في نيويورك.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي.

وإذ تمضي المفاوضات قدما، فإن شواغل الأطراف تبدو واضحة من حيث الألم الذي سيقترن بالحلول التوفيقية الحتمية في إطار اتفاق السلام في المستقبل. وتعتبر إيطاليا أن أمن إسرائيل غير قابل للتفاوض. وأمن إسرائيل لا يمكن ضمانه بشكل حقيقي ما لم تُقام دولة فلسطينية مستقلة عصرية تتوفر لها مقومات البقاء. وإنشاء مؤسسات قوية قائمة على أساس سيادة القانون والحكم الرشيد أمر أساسي. ويتعين علينا تيسير صياغة إطار قانوني عصري من خلال دعم الإصلاحات الملائمة في الإدارة العامة على المستويين المحلي والمركزي. ولذا يتعين منح الأولوية لإصلاح وتعزيز قطاع الأمن الفلسطيني.

ومن الأساسي أيضا إيجاد حل نهائي للأزمة الداخلية الفلسطينية، بحيث تستعاد الشرعية الدستورية في قطاع غزة بالكامل وتفتح جميع المعابر. ومن الأهمية بمكان زيادة مستوى تنسيق المساهمات الدولية التي تدعم الاقتصاد والإدارة الفلسطينيين.

ولكن، يجب تشجيع إسرائيل على تخفيف العقبات أمام حركة الأفراد ونقل البضائع في الضفة الغربية وزيادة التعاون مع سلطات الأمن الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع ودعم السلطة الفلسطينية في جهودها لتوطيد الأمن، ولا سيما الحد من الإرهاب وقمعه.

وفي ضوء التقدم التدريجي نحو تحقيق شروط اتفاق السلام، ينبغي للبلدان العربية أن تؤدي دورها في المساهمة بتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

إن الهدوء الدائم في قطاع غزة وجنوب إسرائيل يسهم بشكل إيجابي في استمرار المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لأنه يقلل من مخاطر زعزعة الاستقرار أو العنف الذي يهدد الحوار.

وفيما يتعلق بلبنان، تعرب إيطاليا عن ارتياحها العميق لتشكيل الحكومة اللبنانية. وقد حان الوقت لأن يقدم المجتمع الدولي دعما قويا لاستئناف الحوار الوطني، وفقا لاتفاق الدوحة. وفي هذا السياق، تؤكد إيطاليا من جديد دعمها لاستقلال وسيادة لبنان. ودورنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تشكل عاملا أساسيا في استقرار البلد، يمثل تعبيرا واضحا عن التزامنا. ومع تحقيق الاستقرار الشامل، فإن نزع السلاح التدريجي للمليشيات من خلال العملية السياسية، تماشيا مع الالتزامات المتعهد بها في الدوحة، سيكون إسهاما حيويا لنمو لبنان في المستقبل في ظل ظروف السلام والوئام الدائمين.

كما أننا تلقينا بارتياح كبير الأنباء بشأن قرار سورية الأخير بدء محادثات سياسية بناءة مع البلدان المجاورة. والبيانات الأخيرة للقادة السوريين التي عبرت عن الرغبة في الشروع نحو تطبيع العلاقات مع لبنان تبعث على التفاؤل. ويحدونا الأمل أن الخطوات اللازمة لاستعادة العلاقات الطبيعية ستتخذ في المقام الأول من خلال استعادة العلاقات الدبلوماسية وبدء العمل على ترسيم الحدود.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية التفصيلية. كما أود أن أشكر ممثلة فلسطين على بيانها. وأخيرا، شأني شأن زملائي، أود أن أحيي زميلنا وصديقنا

دان غيلرمان، الذي بمهارته وإحساسه العميق بالتفاعل، تمكن من شغل مناصب رفيعة في بلده، إسرائيل، وهي بلد صديق وشريك أساسي لفرنسا وأوروبا، ولا سيما في إطار عملية برشلونة – اتحاد البحر الأبيض المتوسط الذي أنشئ في باريس مؤخرا. وعلى غرار زملائي، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي له في متابعة حياته الشخصية والمهنية.

واليوم، يشرفني أن أتكلم باسم فرنسا وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى البلدان التي تؤيد تلك البيانات.

وفي الشرق الأوسط، فإننا نتلقى إشارات مشجعة من مختلف مسارات عملية السلام: بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين انخرطوا في مناقشات شاملة منذ أنابوليس؛ وبين الإسرائيليين والسوريين، الذين ينخرطون في محادثات غير مباشرة تحت رعاية تركيا؛ وفي لبنان، حيث استمر تنفيذ اتفاق الدوحة وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ وأخيرا في غزة، حيث أعلنت الهدنة بوساطة مصرية.

ويتعين على المجتمع الدولي مواصلة تعبئة الجهود ودعم هذا الزخم لكي تتحرك مختلف الأطراف في توتر وصراع الشرق الأوسط نحو السلام المستدام.

وقد أظهر مؤتمر قمة الاتحاد المتوسطي الذي عُقد مؤخرا أن الاتحاد الأوروبي يمكنه الإسهام في تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، وخاصة من خلال إقامة منتديات جديدة للحوار.

ووفقا للالتزامات التي قطعت في أنابوليس، فإن الهدف يظل إنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة ديمقراطية مستقلة، وتملك مقومات البقاء، وتعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل بحلول نهاية العام. وبطبيعة الحال، هذا طريق صعب، وهناك عقبات، ويجب أن يقدم الطرفان حلولا توفيقية مؤلمة وضرورية في الأسابيع والأشهر القادمة.

والمفاوضات بين الأطراف تتواصل، ولكن الحقائق اليومية تضعف الرأي العام فيما يتعلق بمصداقية عملية السلام في عيون الجمهور العام نتيجة للهجمات في القدس، وعمليات التوغل الإسرائيلية في الضفة الغربية، والحالة الإنسانية الحرجة في غزة، والعنف العشوائي المستمر على الرغم من الهدنة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ الذي يدينه الاتحاد الأوروبي بشدة، والإبقاء على نقاط التفتيش، والنشاط الاستيطاني، وبصفة خاصة في القدس الشرقية بل وفي الضفة الغربية أيضا. إن بناء المستوطنات في أي مكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي. فأنشطة الاستيطان تمس بمفاوضات المركز النهائي وتعرض للخطر مقومات بقاء حل الدولتين المتفق عليه بصورة مشتركة.

وبالتزامن مع المفاوضات وبغية ضمان تمسك السكان المعنيين بالعملية السياسية الجارية حاليا، لا بد من تغيير الوضع على أرض الواقع والحياة اليومية. ومن الواجب الترحيب بالإصلاحات التي يُجريها محمود عباس وسلام فياض، ولكن إذا أُريد لها أن تؤتي ثمارها، لا بد من إظهار بوادر ذات معنى في الأيام والأسابيع المقبلة. وهذه مسألة ملحة للغاية. وإذا أُريد للاقتصاد الفلسطيني أن ينمو، لا بد من إيلاء أولوية لإحداث تحسّن حقيقي في حركة السلع والأفراد بحرية في الضفة الغربية. ولا بد أن تواصل السلطة الفلسطينية، بدورها، جهودها في مجال الأمن. ولا بد من أن تبدأ إسرائيل في تجميد جميع أنشطة الاستيطان وتُفكك مراكز الاستيطان الأمامية غير المأذون بها التي بُنيت منذ عام ٢٠٠١.

ويجب عدم نسيان الحالة في قطاع غزة، الإقليم الذي عانى لفترة جد طويلة. ونحن نرحب بجهود الرئيس عباس الرامية إلى تحقيق مصالحة سياسية بين الفلسطينيين. وينبغي أن يحظى نهجه للسلام بالدعم على أوسع نطاق

ممكن. ولا بد أن تمتثل حماس لمبادئ اللجنة الرباعية الثلاثة التي توجه عملية السلام، وأولها وأهمها مبدأ نبذ العنف.

وإذا أريد عدم إهدار المكاسب التي تحققت في مؤتمرات أنابوليس وباريس ولندن وبرلين وبيت لحم وقمة برشلونة – عملية الاتحاد من أجل المتوسط، يجب أن تعمل الأطراف للمضي قدما بقوة في المفاوضات ولا بد من تغيير الوضع على أرض الواقع إلى الأفضل. وبطبيعة الحال، يتوقف الأمر على قادة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في أن يحددا، من خلال التفاوض شروط التسوية الشاملة. ويمكن أن يساهم المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وجميع دول الشرق الأوسط، في إنجاز وتنفيذ الاتفاق النهائي. ويمكن أن يقدم المجتمع الدولي ضمانات للأطراف من أجل تعزيز تنفيذ اتفاق بشأن السلام والأمن والاقتصاد واللاجئين والقدس.

لقد ساعد تغير الحالة في لبنان على استعادة الهدوء الذي تمس الحاجة إليه إلى الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى. وفي هذا الصدد، نرحب بتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة فؤاد السنيورة، تمكن من تمثيل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وعلى إثر انتخاب الرئيس ميشيل سليمان، كانت تلك خطوة أخرى لتنفيذ اتفاق الدوحة. ويحبذ الاتفاق منطق الحوار الذي ما فتئ الاتحاد الأوروبي يروج له بلا كلل من خلال الجهود الجارية حاليا التي تبذلها جامعة الدول العربية وقطر. وكما نعلم جميعا، ينبغي أن يبدأ الآن تنفيذ الاتفاق وذلك بصياغة قانون الانتخابات والشروع في إجراء حوار وطني لصالح جميع الأطراف في لبنان وفي سائر أرجاء المنطقة.

ويلتزم الأوروبيون بتشجيع العملية التي لا رجعة فيها، وهي عملية إنشاء المحكمة الخاصة. ويظل الأوروبيون ملتزمون بوحدة لبنان واستقلاله وسيادته واستقراره وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن الضروري أن تكون الدولة اللبنانية قادرة على بسط سلطتها على سائر أرجاء إقليمها. ويشكل الاتحاد الأوروبي الجزء الأساسي من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسوف يواصل تقديم دعمه الكامل لها.

ومع احترامنا التام لاستقلال وسيادة سورية ولبنان، على حد سواء، ومع إدراكنا التام للعلاقات الخاصة التي تربطهما عبر التاريخ، يحدونا الأمل في أن يسفر الانفراج، الذي أصبح ممكناً في لبنان بفضل اتفاق الدوحة، عن تشجيع الحوار بين هذين البلدين. ونرحب بالالتزام الذي تعهد به رئيسا الدولتين في باريس بإقامة علاقات دبلوماسية. ولا بد من تنفيذ هذا القرار الآن، ولا بد أيضا من ترسيم الحدود بين الدولتين.

في الختام، لقد بدأت سورية وإسرائيل محادثات عن قرب بشأن السلام تحت رعاية تركيا. وهذا مثال آخر على انتصار منطق الحوار وينبغي تشجيعه دون إغفال الصعوبات التي ينطوي عليها ومن خلال المضي قدما عبر سلسلة من المراحل الضرورية. ولا بد من متابعة هذا التقدم ولا بد أن تواصل سورية أداء دور بناء في المنطقة.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بوداع صديقي العزيز السفير غيلرمان، الذي حضر إلى المجلس اليوم للمرة الأخيرة. وأود أن أقول له بأننا سوف نفتقده ونفتقد دفاعه الحار عن مصالح بلده، وسوف نتذكره دائما بامتنان.

وأود أن أعرب عن الشكر أيضا لممثلة فلسطين على بيانها.

ونشكركم يا سيدي، ونشكر الوفد الفييتنامي على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشيد بقيادتكم في ضمان

عقدها. يتطلب الوضع في الشرق الأوسط في الحقيقة المشاركة المتواترة من أعضاء المنظمة. ونحن نفهم ونتشاطر الإحباط الذي يشعر به الذين وجهوا الانتقاد للطريقة التي تُستغل بها فرص كهذه من قِبَل الذين يسعون إلى خدمة أجندة سياسة محلية. بيد أننا نرى أن ذلك هو الثمن الذي يتعين علينا أن ندفعه للشرعية التي تعود إلى المجلس حينما يلبي طلبات الدول التي يمارس ولايته بالنيابة عنها.

وأشكر الأمين العام على تقريره وأشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية التي قدمها في هذا الصباح.

وكما قلت في مناسبة سابقة، لقد أصبح مجلس الأمن جزءاً من المشكلة المحدقة بالشرق الأوسط. والآن وبعد مضي عدد من السنين، لم يعد يُسمع صوت مجلس الأمن واقتربت مساهمته لحل مشاكل هذه المنطقة من الصفر. والأسوأ من ذلك، أن صمت المجلس، الناجم عن الجمود بسبب تعارض الأغراض والمصالح الأنانية، يمثل مساهمة مؤسفة في هذه المشاكل، وليس مساهمة في إيجاد الحلول التي يستحقها ملايين الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الخوف والألم. لقد حذرنا مؤخرا صديقنا العزيز السيد سباتافورا سفير إيطاليا قائلاً بأن عجز المجلس عن العمل يجعله غير ذي أهمية بصفته طرفا فاعلا على الساحة الدولية. وترى كوستاريكا أن ذلك ترف لا يمكن أن يتحمله المجتمع الدولي. إذ تشكل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، جزءاً من ملكية مشتركة يجب ألا تبددها البشرية. وحسبما شُوهد بالفعل، لن يؤدي فقدان المجلس أهميته إلا إلى عالم يعيش خارج حدود القانون. ولن تشارك كوستاريكا في تحمل هذه المسؤولية.

يتطلب النظر في الحالة في الشرق الأوسط التحلي بالشجاعة، كما نعلم. وكنا في بعض الأحيان شهداء في منتديات أخرى على مظاهر للشجاعة مُفتقرة إلى حد كبير هنا في المجلس. وخارج هذه الجدران، يوجه رئيس جمهورية فرنسا ووزيرة خارجية الولايات المتحدة واللجنة الرباعية، بحرية اللوم لإسرائيل على سياستها المتواصلة المتمثلة في إنشاء مستوطنات غير شرعية، ولكننا في هذا المجلس غير قادرين على التوصل إلى اتفاق مماثل، ولم نتوصل إلى عزم كافٍ لنشحب الأعمال الموجهة ضد الأرض الإسرائيلية والتي لا يمكن وصفها بأي شيء سوى الإرهاب. وبصورة متكررة أيضا نستمع إلى الأفكار والنداءات التي يطلقها الأمين العام والتي ينبغي أن تصدر من المجلس، أو يعتمدها، وذلك أضعف الإيمان.

وترى كوستاريكا أن صمت المجلس لن يؤدي إلاّ إلى استمرار انتهاكات جميع القوانين التي ينبغي أن تنظم التعايش المشترك المتحضر بين الشعوب. ويمكن أن يؤدي عدم أهمية المجلس للحياة على الصعيد الدولي إلى ضياع الآليات المتعددة الأطراف بدلاً من استخدامها كأدوات ابتكارية من أجل تحقيق السلام وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية للجميع.

وفي ضوء كل ما تقدم، ترغب كوستاريكا في المساهمة في هذه المناقشة بتقديم تقييم موجز عن الحالة في الشرق الأوسط. وما لم يعرب المجلس، أو لا يستطيع الإعراب، عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة القائمة في غزة منذ فترة طويلة، وإذا كان المجلس لا يستطيع إدانة السياسات والإجراءات التي تقوض تحقيق السلام، على النحو الواجب، لا بد له على الأقل من النظر في العناصر الإيجابية التي يمكن أن تساعد على تهيئة مناخ مؤات للتفاهم.

وفي هذا الشأن، نحن ممتنون لمصر لوساطتها التي تمخض عنها وقف لإطلاق النار بين حماس وإسرائيل. ونحن أيضا ممتنون لتركيا لوساطتها، التي شجعت على التقارب بين

إسرائيل وسوريا، ولقطر لمساعيها الحميدة، التي يسرت التطبيع المؤسسي في لبنان. ونقدر كذلك الجهود التي أتاحت تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها قوات الأمن الفلسطينية بهدف استعادة النظام في الضفة الغربية.

ونرحب بعقد مؤتمر القمة المتوسطي تحت رعاية الرئيس الفرنسي ساركوزي، الذي أكد عزم جميع الأطراف على مواصلة العمل لضمان السلام في حوض البحر الأبيض المتوسط وأعلنت سوريا ولبنان خلاله عن استئناف العلاقات الدبلوماسية.

وتؤيد كوستاريكا تقرير الأمين العام وتؤكد مجددا على ضرورة الامتثال للالتزامات التي تعرفها الأطراف حق المعرفة. وفي الشرق الأوسط، لن يكون هناك انتصار نهائي للبعض على البعض الآخر: فالسلام لا ينتج إلا عن الأصوات المعتدلة التي تدعو إلى تعايش إبداعي ومحترم لدولتين مستقلتين داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد لي كيشين (الصين) (تكلم بالصينية): وفد الصين يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة العلنية. ونشكر كذلك السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

ورغم أن الحالة في الشرق الأوسط ما زالت هشة وغير مستقرة، فقد أحرز تقدم لا بأس به منذ شهر آذار/مارس، عندما عقد مجلس الأمن مناقشته المفتوحة السابقة بشأن الموضوع (انظر S/PV.5859). ونرحب بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، ويسعدنا أن نرى أن القادة على الجانبين – في فلسطين وإسرائيل – قد عقدوا العزم على المضي قدما في عملية المفاوضات. ونرحب بالجهود الدبلوماسية الفعالة للبلدان العربية لتعزيز الوحدة الداخلية الفلسطينية. ولقد تشجعنا كثيرا بالتطورات مثل المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، والاتفاق على تبادل السجناء بين لبنان وإسرائيل، والالتزام الذي أعلن عنه لبنان وسوريا بتقوية العلاقات بينهما. وأخيرا، تم تشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان، ونهنئ الشعب اللبناني على هذا الإنجاز.

إن التقدم الإيجابي والزخم الحاليين إنجازان حققتهما الأطراف المعنية معا بشق الأنفس بدعم من المجتمع الدولي. ويجب مضاعفة تقدير هاتين النتيجتين في ضوء الحالة الصعبة خلال السنتين الماضيتين، ولا سيما أثناء الأشهر الماضية. وينبغي للأطراف المعنية أن تواصل إبداء إرادتها السياسية وتتصدى للصعوبات والتحديات بشكل مباشر. وعليها أن تضاعف جهودها لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وهنا، أود أن أذكر ثلاث نقاط.

أولا، من الأهمية بمكان أن نقدم المزيد من المساعدة للشعب الفلسطيني. فلا يوجد تحسن ملحوظ في الحالة الإنسانية في قطاع غزة، والوضع في الضفة الغربية هو أيضا مسألة تثير القلق. والشعب الفلسطيني في كل من غزة والصفة الغربية شعب واحد، وعلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماما متساويا للمنطقتين. ومن الأهمية بمكان أن تقدم المساعدة لهما وأن تقدم المساعدة للسلطة الفلسطينية من خلال بناء المؤسسات والقدرة. والحفاظ على الوحدة الداخلية لمختلف الفصائل الفلسطينية هو الأمل الصادق الذي يحدو الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني. وعلى المجتمع الدولي أن يكثف من جهوده لتعزيز الوحدة الداخلية الفلسطينية. وهنا، أود أن أعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها مصر ودول عربية أخرى.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن نهيئ الظروف الملائمة للمفاوضات السياسية بين إسرائيل وفلسطين. فنحن الآن في منتصف المدة للجدول الزمني لعملية أنابوليس، ويعقد

الطرفان آمالا عريضة على المفاوضات. ويحدونا الأمل أن تتخذ الأطراف المعنية إجراءات ملموسة للإسراع في عملية التفاوض وأن تقوم بكل شيء ممكن لتجنب أي عمل من شأنه أن يضر بالمناخ التفاوضي. ومن الواضح أن استمرار إسرائيل في إقامة المستوطنات بينما تجري المفاوضات لا يساعد على نجاحها. وينبغي للبلدان التي تتمتع بمكانة خاصة لدى الأطراف المتفاوضة أن تمارس تأثيرا إيجابيا بحث تلك الأطراف على اتخاذ خيارات استراتيجية.

ثالثا، من الأهمية بمكان السعي إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وكل من المسار اللبناني – الإسرائيلي والمسار السوري – الإسرائيلي جزء مهم من مسألة الشرق الأوسط بصورة عامة ويرتبط ارتباطا وثيقا بالمسار الفلسطيني – الإسرائيلي. وتوجد في الوقت الحالي فرص هامة لتحسين العلاقات بين لبنان وإسرائيل وبين سوريا وإسرائيل؛ ومن شأن ذلك أن يكون له أثر إيجابي على المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة في هذا الشأن.

ودعم المجتمع الدولي لا غنى عنه لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ونحن واثقون أن مجلس الأمن، بصفته هيئة ذات شأن عظيم في صون السلم والأمن الدوليين، عليه أن يضطلع بدور هام ويمكنه القيام به.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية المفصلة والشاملة. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر لممثلة فلسطين والسفير غيلرمان على إسهاماتهما المفيدة في مناقشتنا. وباسم بلجيكا، وهي صديق لإسرائيل، أتمنى للسفير غيلرمان كل النجاح والتوفيق في مساعيه في المستقبل.

قبل سنتين، هددت أخطر أزمة كانت قد تركت آثارها على المنطقة منذ وقت طويل بالقضاء وإلى الأبد على جميع الآمال التي تعلقها شعوب الشرق الأوسط على العيش في سلام وأمن مشتركين. وعلى النقيض، فإن تطورات الأسابيع الأخيرة – على الصعيدين الدولي والإقليمي وعلى الأرض – أحيت الأمل لدى الشعوب المتضررة في الاستقرار الدائم. ومن المؤكد أن هذا الأمل هش، لكنه حقيقي. فأحداث الأسابيع الأخيرة هي أيضا مصدر تشجع لجميع المعنيين على مواصلة جهودهم ومضاعفتها.

وأود من هذا المنظور المزدوج أن أخاطب المجلس اليوم. إن الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت باجتماعهما في باريس إلى جانب ٢٧ عضوا في الاتحاد الأوروبي وجميع بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى، أكدا علانية التزامهما المشترك بأنابوليس. ومن المتوقع أن تتمخض المفاوضات المتعمقة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ عن اتفاق سلام يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا بد أنه ستكون هناك صعوبات قبل إبرام اتفاق من هذا القبيل، لكن بلجيكا وشركاءها الأوروبيين يقدمون الدعم للزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين على الشجاعة السياسية التي أبدوها بالاستمرار في هذه العملية.

لكن المفاوضات وحدها لن تكون كافية. وكما ذكّر الاتحاد الأوروبي وشركاؤه في المجموعة الرباعية في ٢٤ حزيران/يونيه، من الملح أن يدعم تقدم ملموس عملية المفاوضات الثنائية الجارية. فالحقائق اليومية في الواقع تهدد مصداقية العملية السياسية برمتها.

وفي هذا الشأن، هناك عدد من المسائل ذات الأولوية. إن عددا من المشاريع، في جنين وبيت لحم، قد أثبتت أن هناك إمكانية للتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين في إحداث أثر في مجالي الأمن والاقتصاد.

وتبين تلك الأمثلة أي طريق نسلكه. أما إذا أردنا أن نتفادى حدوث أزمة ثقة، مما قد يهدد هذا التعاون بالخطر، فلا بد من ربط تلك المشاريع باحترام الالتزامات المنصوص عليها في خارطة الطريق. وفي هذا الصدد، نشجع الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء فياض لتعزيز قدرات حكومته من أجل ضمان سيادة القانون. ونجدد مناشدتنا الحكومة الإسرائيلية أن تيسر بذل تلك الجهود، ولا سيما بتجنب القيام بأي عمليات عسكرية جديدة في المناطق الواقعة الآن تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وبضمان حدوث تحسن ملموس في حرية التنقل في الضفة الغربية. وأخيرا، نطلب إلى الحكومة الإسرائيلية أن تضع على الفور حدا لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك الأنشطة الجاري الاضطلاع بها في القدس الشرقية. والواقع أن هذه الأنشطة ليست غير قانونية فحسب، بل هي مناقضة تماما لروح عملية التفاوض الجارية.

وفي غزة، بفضل الوساطة المصرية، يتمتع السكان في قطاع غزة وفي جنوب إسرائيل بفترة من الهدوء النسبي منذ عدة أسابيع. غير أن عدة حوادث تذكرنا بهشاشة الوضع وبالحاجة الماسة إلى وقف العنف، بدءا بإطلاق الصواريخ. وهكذا، إذا أريد لهذه الفترة من الهدوء أن تدوم، فيجب ألا تكون غاية في ذاتها؛ بل يجب أن تتخذ خطوة صوب إعادة الأمور إلى طبيعتها، ليس فقط فيما يتعلق بالحالة الأمنية في قطاع غزة، وإنما أيضا بالحالة الإنسانية والاقتصادية والسياسية هناك، ويجب أن تؤدي تلك الخطوة إلى إطلاق سراح العريف شاليط.

علاوة على ذلك، نشجع الرئيس عباس فيما يبذله من جهود بهدف تحقيق مصالحة سياسية فيما بين الفلسطينيين. ونناشد الأطراف المعنية أن تبذل قصارى وسعها للسماح بإعادة فتح نقاط العبور تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، مع إعادة تأكيد استعداد الاتحاد الأوروبي لاستئناف مهمته المتعلقة بالرصد في رفح.

وإضافة إلى تيسير المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مكّن مؤتمر قمة الاتحاد من أجل المتوسط القادة السوريين والإسرائيليين من تأكيد استمرارهم في المفاوضات غير المباشرة، التي أعيد إطلاقها برعاية تركيا. وتعرب بلجيكا عن ترحيبها باستئناف هذا الحوار، الذي يجري في إطار اتفاقات مدريد والذي سيكون لذلك مفيدا لجميع الجهود المبذولة لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

وفي سياق الآمال والتحديات التي نشأت عن الأحداث الإقليمية الأخيرة، أود أن أختتم ببضع كلمات عن لبنان. بعد طول التأزم السياسي والمؤسسي وبعد المخاوف التي أثارها لجوء بعض اللبنانيين إلى حمل السلاح في مواجهة لبنانيين آخرين، فتح اتفاق الدوحة أفقا جديدا لتحقيق استقرار دائم ونبذ العنف في هذا البلد. ويمثل انتخاب الرئيس سليمان وتشكيل حكومة وحدة وطنية مرحلتين هامتين في هذا الصدد. وينبغي أن يشجعا القادة اللبنانيين على الاستثمار في التنفيذ الشامل لاتفاق الدوحة، مع التوصل إلى اتفاق بشأن قانون الانتخاب واستئناف الحوار الوطني، ضمانا لوحدة لبنان واستقلاله وسيادته واستقراره، على النحو الذي يرجوه اللبنانيون. وفي هذا السياق، ندعو الرئيسين سليمان والأسد إلى تنفيذ إعلاناهما المشتركة الرامية لإعادة العلاقات الثنائية بين بلديهما إلى طبيعتها.

وانطلاقا من هدفي الاستقرار والسلام، وهما من صميم القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تعرب بلجيكا عن دعمها للبيان الذي أدلى به الأمين العام على أمل أن تسهم البوادر الإنسانية التي أبديت في ١٦ تموز/يوليه، إسهاما إيجابيا في تحقيق الاستقرار الإقليمي، مع تقديمنا التعازي للأسر المتأثرة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام باسكو

لإحاطته الإعلامية بشأن التسوية في الشرق الأوسط. واستمعنا بإمعان إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل. ونرحب للسفير غيلرمان، بعد أن يغادر نيويورك، واستنادا إلى الخبرة الكبيرة التي اكتسبها هنا، أن يكرس طاقاته ومواهبه لقضية التوصل إلى تسوية إسرائيلية فلسطينية عادلة وتسوية شاملة في الشرق الأوسط. فبدونهما لا يمكن لإسرائيل أن تنعم برفاه حقيقي مع العيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية لا تقل عنها ازدهارا. وهذا على وجه التحديد ما نرى بقوة أن يتخذه المجتمع الدولي كله هدفا له.

وترحب روسيا بالحوار الإسرائيلي الفلسطيني الجاري. والعامل الرئيسي لنجاحه هو الالتزام الأساسي من جانب الطرفين بأحكام خارطة الطريق، والتسليم بضرورة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الصك المذكور والمساعدة في تهيئة الظروف التي تسهم في إقرار سلام دائم في الشرق الأوسط. وتلك أهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تقديم تنازلات متبادلة، وسيكفل بذل الجهود لتحقيق نتائج ملموسة في نهاية المطاف قيام دولة فلسطينية مستقلة ولها مقومات البقاء، تعيش في سلام مع جارتها إسرائيل، داخل حدود آمنة معترف بها دوليا، وتنبذ الإرهاب تماما كوسيلة للوصول إلى الأهداف السياسية.

غير أن التقدم الملموس الجاري حاليا تحقيقه على الجبهة الدبلوماسية لا يمكن أن يخفي استمرار وقوع الأحداث المزعجة في الحياة اليومية، التي أشار إلى الكثير منها اليوم السيد باسكو. فبالرغم من الهدنة، التي يجري احترامها بصفة عامة، لا يزال خطر فقدان المواطنين الإسرائيليين موجودا بكامله، بسبب إغارات المتطرفين، كما تؤكد ذلك الأعمال الإرهابية المرتكبة في القدس يوم ٢ تموز/يوليه واليوم ٢٢ تموز/يوليه. ويلزم أن يمتثل الفلسطينيون امتثالا كاملا لالتزاماتهم بمناهضة الإرهاب بموجب خارطة الطريق.

والحالة الإنسانية الصعبة القائمة في غزة ما زالت مستمرة. وفي الضفة الغربية، تواصل السلطات الإسرائيلية بناء المستوطنات والجدار الفاصل، متجاهلة المناشدات المتكررة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولا يزال السكان الفلسطينيون يعانون من الفقر والبطالة. وهم لا يستطيعون التنقل بحرية بين بلداتهم، وكثيرا ما يقعون ضحايا للسلوك التعسفي عند نقاط التفتيش الإسرائيلية.

بالنظر إلى كل ذلك، يجب أن يفعل المجتمع الدولي وبخاصة وسطاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط كل ما يمكن لتهيئة أجواء مؤدية إلى إجراء الاتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولن تكون الترتيبات لإقرار سلام دائم بين الأطراف ممكنة بدون إعادة توحيد غزة والضفة الغربية، تحت قيادة الإدارة المشروعة للسلطة الفلسطينية. وتبذل روسيا قصارى وسعها لدعم الجهود الحالية الجاري بذلها لاستعادة الوحدة الفلسطينية على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تبعث إلى حماس والرئيس عباس بإشارة واضحة على جودة توقيت الجهود الحالية التي يبذلونها للتغلب على الشقاق المدمر بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية.

ونرحب بالاتصالات الجارية بين سوريا وإسرائيل في ظل الوساطة الفعالة لتركيا. ونتوقع أن تستمر تلك الاتصالات وأن تتقدم باطراد نحو محادثات مباشرة كاملة لإيجاد الأوضاع النهائية للسلام بين هاتين الدولتين: نهاية الاحتلال والتسوية الشاملة لسنوات طوال من الصراع العربي الإسرائيلي استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض في مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وتلك استراتيجية للعدل والأمن والسلام. وأهدافها ممكنة التحقيق تماما إذا ما وفت جميع الجهات المعنية بالتزاماتها للمساعدة على النهوض بها.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجددا عزم روسيا الثابت، بدعم من المجموعة الرباعية، على النحو الذي أعيد تأكيده في أحدث اجتماعاتها في برلين، وبدعم من مجموعة واسعة من الأطراف المهتمة الأخرى، على عقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط في موسكو. ومن شأن هذا المؤتمر أن يوفر حافزا قويا للتعجيل بعملية أنابوليس ودفع جهود السلام على المسارات الأخرى لعملية التسوية في الشرق الأوسط.

وأنتقل الآن إلى الحالة في لبنان. ونرحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في هذا البلد. وقد اتخذت بذلك خطوة بالغة الأهمية صوب التنفيذ الكامل للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف اللبنانية في الدوحة بوساطة من جامعة الدول العربية وقطر.

ونرحب بتأكيد لبنان قدرته من جديد، بصورة مستقلة ومن دون تدخل خارجي، على تحقيق توافق الآراء في خدمة المصالح الوطنية العليا. وإن إكمال تشكيل أجهزة الحكم الدستورية اللبنانية، الذي تم بجهود جادة وتنازلات متبادلة، استهدف ضمان تحقيق مزيد من التقدم في حل المسائل الأخرى على جدول الأعمال الوطني في خدمة ترسيخ استقلال لبنان وسيادته ووحدته. ولذلك الغرض يتعين على الأطراف اللبنانية أن تمتثل امتثالا صارما للاتفاقات السارية وأن تحجم عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تشعل نيران التوتر.

روسيا ستواصل المساهمة في معالجة المشاكل اللبنانية بالطرق السلمية، على أساس الحوار والاتفاق فيما بين الأطراف اللبنانية، ومن دون تدل خارجي من أي كان في شؤون لبنان. وفي ذلك الصدد نرحب بالخطوات العملية التي اتخذتها بيروت ودمشق لتطبيع كامل سلسلة العلاقات السورية/اللبنانية.

يسرنا أنه تم التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين على عدد من المشاكل الصعبة المتعلقة بالمحتجزين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وفيما يتعلق بتوضيح مصير الجنود الإسرائيليين المفقودين منذ تموز/ يوليه ٢٠٠٦. وإننا نعتبر التبادلات الإنسانية برعاية الأمم المتحدة بين إسرائيل وحزب الله اللبناني تطورا هاما يتمشى مع مطالب المجتمع الدولي، بما في ذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن تلك التبادلات تساهم في تخفيف حدة التوترات في الشرق الأوسط وتؤكد من جديد أن الحوار البناء لا المجابهة هو الذي يثمر عن النتائج التي تخدم مصالح السكان المدنيين في الشرق الأوسط.

الكثير يقال في الوقت الحاضر عن الاتجاهات الايجابية الظاهرة في شتى مجالات عملية السلام في الشرق الأوسط. هذا صحيح حقا. ومما يتسم بأهمية خاصة في ظل هذه الظروف أن تعمل الجهود الجماعية المبذولة من خلال قنوات الدبلوماسية المتعددة الأطراف على توطيد تلك المكاسب من كل النواحي بالسعي، بالوسائل السلمية حصرا، إلى إنجاز تسوية شاملة دائمة في الشرق الأوسط.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أحيي صديقي، السفير دان غلرمان، إذ يستعد لمغادرة نيويورك بعد ست سنوات تقريبا من شغله منصب السفير الدائم لإسرائيل. إن السفير غلرمان ميز نفسه بدبلوماسيته وبلاغته ودفئه وفطنته. نتمنى له الخير. ونرحب كذلك بمشاركة ممثل فلسطين.

آخر مرة التقينا في اجتماع عام لمناقشة الشرق الأوسط كانت في نهاية آذار/مارس، قبل أربعة أشهر تقريبا، وقد حدث الكثير منذئذ لتعزيز الآمال بتحقيق التقدم في تلك المنطقة المضطربة. وفي مناقشة اليوم أعتقد أن من المهم سرد التقدم المنجز وتعريف التحديات المتبقية والتركيز على كيفية

قيام المجتمع الدولي بمساعدة الأطراف على إحراز هدف سلام عادل دائم شامل في الشرق الأوسط.

بالنسبة إلى التطورات الايجابية التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية، نرحب بالتقدم الذي يواصل الإسرائيليون والفلسطينيون تحقيقه في مفاوضاتهما الثنائية التي يناقشون فيها كل المسائل الأساسية بينهم. إن تحقيق حل سلمي مستند إلى قيام دولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أولوية أساسية للولايات المتحدة، ونحن نبقى ملتزمين بتحقيق اتفاق سلام قبل نهاية السنة.

ولما كان الطرفان قد حافظا، وأصابا في ذلك، على سرية مناقشاتهما، فإن التقدم صوب ذلك الهدف ربما لا يكون دائما مرئيا، ولكننا يجب ألا نرتكب خطأ اعتبار ذلك افتقارا إلى التقدم. ونرحب بالدعم القوي من شركائنا الأوروبيين للعملية، الذي تجلى في اجتماع قمة باريس الأخير من أجل المتوسط، ونتطلع قدما إلى مواصلة التعاون الدولي، والعمل من خلال اللجنة الرباعية، دعما للحوار بين الطرفين.

ونعمل بهمة أيضا على مساندة جهود الطرفين لتحسين الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين والأحوال الإنسانية للفلسطينيين. وقد وفرت الولايات المتحدة التدريب لشرطة ينتشرون في جنين، بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية، ويعملون على رفع لواء القانون والنظام، ويحاربون الإرهاب. إننا نحييهم على جهودهم لاستعادة النظام ومصادرة الأسلحة غير الشرعية في ظل ظروف صعبة. كما نؤيد الجهود المصرية لاستعادة الهدوء في غزة وجنوب إسرائيل وندعو كل الأطراف إلى احترام فترة التهدئة التي بدأت في ١٩ حزيران/ يونيه.

ونحن، شأننا شأن شركائنا في المجموعة الرباعية، نرحب بإعلان بدء محادثات غير مباشرة بين إسرائيل وسوريا، برعاية تركيا، ونرجو أن يحرز التقدم في ذلك الاتجاه.

وبالانتقال إلى الحالة في لبنان، نرحب باتفاق الدوحة، الذي أدى إلى انتخاب ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، والتشكيل الأخير لحكومة وحدة وطنية. ونرحب كذلك بالإعلان مؤخرا في باريس عن اتفاق سوريا ولبنان على تبادل البعثات الدبلوماسية.

ورغم التقدم المحرز في الأشهر القليلة الماضية، ما زالت أمامنا تحديات منيعة على درب السلام. فالحالة الأمنية تظل متوترة. واليوم جُرح عدد من المدنيين في القدس عندما صدم عامل بناءٍ فلسطيني بجرافته حافلة لنقل الركاب وثلاث سيارات مدنيةً، مما ذكَّرنا بالهجوم الفتاك في أوائل تموز/ يوليه. إننا ندين كل الهجمات التي تستهدف المدنيين وندعو إلى إنهائها بصورة دائمة.

كما ندعو إلى استعادة السلطة الفلسطينية الشرعية في غزة. إن السلطة الفلسطينية تمر بحالية مالية ضيقة وستواجه عجزا في الميزانية يتجاوز ٧٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إن لم يقدم دعم إضافي للميزانية، مما يمكن أن يشل قدرتها على تقديم الخدمات التي تمس إليها الحاجة للشعب الفلسطيني.

كما نكرر الإعراب عن شديد قلقنا تجاه استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. إننا ندعو إسرائيل إلى تجميد أنشطة الاستيطان وتفكيك المواقع المتقدمة التي نصبت بعد آذار/مارس ٢٠٠١، تمشيا مع التزامات خارطة الطريق. إن النشاط الاستيطاني ما فتئ يترك أثرا سلبيا على جو المفاوضات، ويمكن أن يلحق الضرر بها فيمنع مضيها قدما.

وفيما يتعلق بالتحديات في لبنان، دللت الأحداث التي وقعت في أوائل شهر أيار/مايو مرة أخرى على التهديد الخطير الذي تشكله الميليشيات المسلحة غير الخاضعة لسيطرة

الدولة. وإننا نظل نشعر بالقلق تجاه توارد التقارير بحالات انتهاك الحظر على الأسلحة، ونشعر بالجزع بصفة خاصة من بيانات حزب الله بأنه أعاد بناء قدرته العسكرية منذ حرب عام ٢٠٠٦.

ثمة دور يؤديه المجتمع الدولي دعما لجهود الأطراف للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال عندما تجتمع المجموعة الرباعية مرة أخرى في أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة، فإنها ستنظر، بعد مزيد من التشاور مع الأطراف، في توقيت وجدول أعمال اجتماع دولي يعقد في موسكو لإعلان الدعم للعملية التي أُطلقت في آنابوليس. إن المجموعة الرباعية تضطلع بدور أساسي في مساندة جهود الأطراف من خلال اتفاق دولي منسق، وينبغي لها أن تواصل عملها في ذلك الصدد.

وعلى الجبهة المالية نحث المجتمع الدولي، خاصة الشركاء الإقليميين، على زيادة جهودهم لدعم السلطة الفلسطينية. وإن الولايات المتحدة سددت معظم مبلغ الـ ٥٥٥ مليون دولار الذي تعهدت به في باريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الفلسطينية، بما فيه ١٥٠ مليون دولار كمساهمة مباشرة في الميزانية.

ونشيد بالمساعدة التي قدمها للسلطة الفلسطينية شركاء أوروبيون كثيرون، فضلا عن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والجزائر والكويت، ونحث الآخرين على زيادة التزاماتهم. كما نساند الجهود المبذولة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للغزاويين، بما في ذلك الإمداد المتواصل الكافي بالوقود لغزة، والاستئناف الفوري لمشاريع الأمم المتحدة ومشاريع المانحين الآخرين هناك.

بالانتقال إلى لبنان، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل العمل صوب التنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) واتفاق الدوحة، بغية حماية استقلال لبنان وأمنه. كما يجب علينا أن نواصل تقديم دعمنا القوي لجهود القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي اللبنانية لاستعادة الهدوء ودعم حكومة لبنان الشرعية. وندعو كذلك الأطراف الخارجية إلى الكف عن تسليح المليشيات غير القانونية في لبنان.

وكجزء من التنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نرحب بنية الأمين العام تعزيز العملية الدبلوماسية الرامية إلى التعامل مع مسألة مزارع شبعا، ونحثه على التعامل مباشرة مع إسرائيل ولبنان وسوريا بشأن تلك المسألة. ونؤيد أيضا بقوة عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ونتطلع إلى إنشاء المحكمة الخاصة للبنان.

وختاما، بالرغم من أنه ما زال هناك الكثير مما يلزم عمله لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، يمكن للمرء أن يطمئن إلى أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح. وبالدعم المتسم بالمسؤولية والتنسيق والفعالية من المجتمع الدولي، يمكننا أن نساعد الأطراف على تحقيق السلام الذي راوغها طوال هذه المدة. والولايات المتحدة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في بلوغ هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفييت نام.

وأنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية المفصلة.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لكوبا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وإذ يغادرنا السفير غيلرمان، أرجو له كل التوفيق في حياته المهنية والشخصية في المستقبل.

منذ عقد المجلس آخر مناقشاته المفتوحة في إطار هذا البند من جدول الأعمال قبل عام تقريبا، شهدت الحالة في الشرق الأوسط نشوء مجموعة واسعة من الفرص الجديدة والتحديات الجديدة. وتشمل التطورات الإيجابية دخول إسرائيل وفلسطين في مفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي، والدعم القوي الذي جرى التعهد بتقديمه في المؤتمرات الدولية التي عقدت في باريس وبيت لحم وبرلين لإقامة دولة فلسطينية، ومبادرات الدبلوماسية الرفيعة المستوى وجهود الوساطة التي تقوم بها المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة.

وإلى جانب التقدم الملموس الذي تحقق بين إسرائيل والأطراف المعنية بشأن وقف إطلاق النار وتبادل السجناء والمجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك، يمكن التنويه أيضا بالخطوات الإضافية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية والأمن وسيادة القانون وتشجيع الاستثمار الأجنبي والاضطلاع بالإصلاحات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من تلك التطورات، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط معقدة ومتفجرة. ومن بين الوقائع المثيرة للقلق استمرار الاختراقات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وخطتها لتوسيع المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، واستمرارها في تشييد الجدار الفاصل، وفرضها حالات الإغلاق والقيود على حرية تنقل ووصول الأشخاص والبضائع في غزة، واستمرارها في احتجاز آلاف السجناء الفلسطينيين.

ولا يقل عن ذلك خطورة أن الأزمة الإنسانية المستفحلة في غزة آخذة في التدهور من جميع جوانبها ويتضاعف أثرها على حياة السكان الفلسطينيين، الذين يعانون منذ شهور من نقص الأغذية واللوازم الطبية، وقطع إمدادات الكهرباء والوقود، ووقف الخدمات في المستشفيات، واحتجاز إمدادات التدفئة في الشتاء، والشلل الذي أصاب عمل مرافق الصرف الصحي والمياه.

وقد استمر الصراع في الشرق الأوسط لمدة أطول مما ينبغي. وإذا كان من درس نتعلمه من ذلك، فهو أن سفك الدماء برعونة لا ينجم عنه فائزون. ولا تزال المفاوضات السلمية هي الطريقة الوحيدة لتحقيق آمال الفلسطينيين المشروعة في إنهاء الاحتلال وإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة، وآمال الدول العربية في استعادة الأراضي المحتلة، وآمال إسرائيل في أن تنعم بالأمن المستدام.

وتهيب فييت نام بالأطراف المعنية أن تنبذ العنف وتقوم بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشق النفس، وأن تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وأن تتخذ مزيدا من الإجراءات الملموسة لدفع عملية السلام نحو غاياتها المحددة على أساس من قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض في مقابل السلام ومبادرة السلام العربية ووثيقة أنابوليس الختامية.

ونحث إسرائيل على إنهاء تدابيرها التقييدية وفتح المعابر الحدودية وكفالة سبل وصول المساعدات الإنسانية دون عائق إلى الشعب الفلسطيني في غزة.

ونشدد على أهمية استمرار المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية وبلدان المنطقة، في تقديم الدعم من أجل إيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بلبنان، ففي ضوء المناخ السياسي الإيجابي الذي تحقق بالتوقيع على اتفاق الدوحة وجهود الوساطة المستمرة من جانب جامعة الدول العربية وبلدان المنطقة، نحث جميع الأطراف في لبنان على الإضافة إلى زخم المصالحة الوطنية وتقديم دعمها الكامل لحكومة الوحدة

الوطنية المشكلة حديثا. كما نحثها على البحث عن حلول توفيقية لتعزيز استقرار البلد السياسي وتنميته الاجتماعية الاقتصادية واندماجه الإقليمي والدولي.

ومع الاستمرار في دعم التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نحث الأطراف المعنية على وضع حد للأعمال التي تزيد هذه العملية تعقيدا، بما فيها الهجمات المستهدفة للمدنيين اللبنانيين وأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والانتهاكات الجوية الإسرائيلية واستمرار احتجاز السجناء، وتسوية مسألة وضع مزارع شبعا، مساعدة بذلك على تأكيد استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية وعلى تعزيز استقراره، والمساهمة في تحسين الأجواء السياسية والأمنية في المنطقة.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): السيد الرئيس، لا بد لي في البداية أن أتقدم منكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أتقدم بالشكر لسلفكم مندوب الولايات المتحدة الأمريكية على الجهود التي بذلها خلال رئاسته أعمال المجلس الشهر الماضي.

كذلك أعرب عن فائق التقدير للإحاطة التي تقدم بها السيد لين باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية حول تطور الأوضاع في الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

للشرق الأوسط هذا العام محطات مهمة للذكرى. فإنها الذكرى الستون للنكبة، أي لتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وقيام دولة إسرائيل فوق أرض وطنهم. وكم كان أملنا كبيرا ولا يزال أن لا ينتهي هذا العام إلا مع إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وكم كنا نود أيضا ولا نزال أن يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من ممارسة حقهم بالعودة، وهو الشرط الأساسي لقيام السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط.

هذا هو الأمل والمرتجى، لكن ما هو واقع الحال؟ لقد طوى القرن العشرون صفحاته التي حفلت بسلسلة من المحاولات بدت جادة لتحقيق السلام الشامل. في العام ١٩٩١ انعقد مؤتمر مدريد برعاية أمريكية سوفياتية. وتلاه اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومجموعة من التفاهمات التي تلته. وها أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يكاد ينتهي، وهذه المحاولات لا تزال مستمرة. ففي العام ٢٠٠٢ أطلق القادة العرب مبادرة السلام في قمة بيروت، ثم عادوا وأكدوا عليها في القمم المتلاحقة. وأتت خارطة الطريق في عام ٢٠٠٣ لتضيف مرجعية إضافية للمسار الفلسطيني الإسرائيلي. ثم كان مؤتمر أنابوليس برعاية أمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، الذي تجددت خلاله الآمال بإحياء العملية التفاوضية من أجل الوصول إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبل نهاية العام الجاري. تعددت المبادرات والمطلوب يبقى واحدا. المطلوب ليس اجتراع المعجزات، بل المطلوب كان ولا يزال التزام مرجعيات مؤتمر مدريد وتنفيذ القرارات الدولية وتبني مبادرة السلام العربية.

وفي الوقت الذي أعلن فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي في باريس في ١٣ تموز/يوليه الجاري عن تفاؤله بالتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، فالواقع أن الأرض الفلسطينية لا تزال مقطعة الأوصال، وغزة محاصرة ويعاني أهلها من سياسة العقاب الجماعي. أما الضفة الغربية فتستمر فيها سياسة مصادرة الأراضي وإقامة الحواجز والعوائق وبناء جدار الفصل. ولعل الأخطر هو الاستمرار في بناء المستوطنات. ومن هنا كانت مبادرة المجموعة العربية بتقديم مشروع قرار أمام مجلس الأمن لوقف هذا النشاط

الاستيطاني، الذي يشكل عائقا أساسيا أمام عملية السلام. ونحن ندعو المجلس مجددا لإعلاء قيم الحق ومبادئ القانون الدولي وأحكامه من خلال اعتماد هذا المشروع.

من لبنان أحمل إلى مجلس الأمن عددا من الأخبار السارة: ففي ٢١ أيار/مايو الماضي، وبمبادرة من الجامعة العربية وتحت الرعاية القطرية المشكورة، توصل القادة اللبنانيون إلى اتفاق الدوحة. وفي ٢٥ أيار/مايو انتخب المجلس النيابي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية. وقد لقي خطاب القسم الذي أدلى به فخامته عند انتخابه الأثر الطيب في أرجاء البلاد وفي الخارج. وفي الأسبوع الماضي تألفت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة دولة الرئيس فؤاد السنيورة، وهي تضم كافة الأطراف. وها هي اللجنة الوزارية المصغرة تنكبّ على إعداد البيان الوزاري. كما من المتوقع أن يبدأ المجلس النيابي بالعمل على اعتماد قانون الانتخابات النيابية، وأن يتم استئناف الحوار الوطني برعاية فخامة رئيس الجمهورية لتعزيز سلطة الدولة على كافة أراضيها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات، بما يضمن أمن الدولة والمواطنين، وللتباحث والاتفاق على الأمور التي تتباين الآراء بشأنها. ونشير كذلك إلى نية فخامة رئيس الجمهورية، العماد ميشال سليمان، زيارة سوريا تلبية لدعوة تلقاها من سيادة الرئيس بشار الأسد، وذلك لأجل التباحث في تعزيز وتطوير العلاقات الأخوية، وبحث كافة الملفات العالقة بين البلدين. علما أنه جرى الإعلان خلال لقاء الرئيسين في باريس وخلال اللقاء الرباعي الذي استضافه الرئيس نيكولا ساركوزي، عن إقرار مبدأ العلاقات الدبلوماسية، وهو ما سيكون موضع متابعة بين البلدين.

قبل أسبوعين حلّت الذكرى الثانية للحرب الإسرائيلية على لبنان بحجة استرجاع الجنديين. وبعد أسبوعين ستحل الذكرى الثانية لاعتماد مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، علها تحمل إعلانا لوقف للنار طالما انتظرناه. عامان حفلا بخطوات إيجابية هامة من انتشار للجيش اللبناني في الجنوب، والتعاون الوثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لضمان الأمن والاستقرار في الجنوب. وقد كان آخر هذه الخطوات الاتفاق الذي شمل تبادل المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية والجنديين الإسرائيليين بوساطة الأمم المتحدة وعناية خاصة من أمينها العام، معالي السيد بان كي مون، فله من كل لبنان، شعبا وحكومة، فائق التقدير والشكر.

لقد قيل الكثير عن عملية التبادل، ويبقى الأهم فيها أن عودة المعتقلين إلى لبنان قد طوت صفحة مؤلمة من تاريخنا. كما أنها كانت مناسبة للتعبير عن التضامن الوطني الذي تجلى خلال استقبال الأسرى والجثامين العائدة. وفضلا عن ذلك فقد شكلت عملية التبادل هذه خطوة هامة على طريق التطبيق الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهنا نؤكد أيضا على استمرار تعاون لبنان التقني مع الأمم المتحدة في مجال ضبط ومراقبة الحدود اللبنانية – السورية، كما نشير إلى الزيارة التي يقوم بها حاليا الفريق المستقل لمراقبة الحدود لتقييم التقدم في هذا المجال.

وبينما يتمسك لبنان بالتطبيق الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يطالعنا وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بتصريح: ”إن القرار ١٧٠١ لم ولن ينفذ“! لجهة قول السيد باراك إن القرار لم ينفذ، فهذا صحيح. لكنه صحيح أيضا أن السبب في ذلك هو عدم التزام إسرائيل بالكثير من أحكامه. فهي لا تزال تخرق الأجواء اللبنانية على وجه غير مسبوق، وبمتوسط يزيد على ٢٠ خرقا في اليوم الواحد كما أثبت ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السابع حول تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أن المدنيين في جنوب لبنان ما زالوا أسرى الألغام والقنابل العنقودية التي زرعتها إسرائيل. فسنتان من المطالبة المحقة بتسليم خرائط مواقع إلقاء

تلك القنابل كانت في الواقع سنتين من الرفض الإسرائيلي والإمعان السافر في ذلك.

من يعيد علي دقدوق، ابن السادسة من العمر، إلى حضن أمه وأهله ورفاقه بعد أن اغتالته تركة القنابل العنقودية الإسرائيلية المميتة؟ من يوقف مسلسل القتل هذا الذي خلّفته إسرائيل بين منازل أهل الجنوب اللبناني وحقولهم ومزارعهم وقد ذهب ضحيته عشرات المدنيين الأبرياء؟

وتستمر إسرائيل كذلك في احتلالها لمنطقة شمال الغجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا. ونحن هنا نؤكد على ضرورة الانسحاب الفوري وغير المشروط من الجزء الشمالي لقرية الغجر، وعلى ضرورة إيجاد الحل المناسب لاحتلال مزارع شبعا اللبنانية، الذي يضمن جلاء القوات الإسرائيلية المحتلة عنها.

أما لجهة قول السيد باراك إن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ”لن يطبق“، فإن دلّ على شيء إنما يدل على نية إسرائيل في عدم تطبيقه. وهذا للأسف يتماشى مع تاريخ إسرائيل المعروف في الأمم المتحدة بتجاهل القرارات الدولية ورفض تنفيذ أحكامها. وآخر الانتهاكات الإسرائيلية لقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) هو قيامها بخرق شبكة الاتصالات في جنوب لبنان وتوزيعها عبرها رسائل تهديد للمواطنين الآمنين ظنا منها أن بإمكانها ترويعهم من خلال ذلك. وقد أبلغنا مجلس الأمن بمضمون هذا الخرق الإسرائيلي الجديد لأمن المواطن اللبناني وحريته.

كما أن لبنان يتطلع من خلال الشرعية الدولية إلى استعادة ما بقي محتلا من أراضيه وإلى تحقيق الاستقرار في جنوبه، فهو يتطلع من خلال الشرعية الدولية أيضا إلى تحقيق العدالة ووضع حد لحصانة المجرمين الذين حاولوا إرهاب أهله وزعزعة أمنه. فها هو المفوض بلمار، الذي يترأس أعمال لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، يبدأ الإعداد للمرحلة الانتقالية تمهيدا لبدء عمله كمدع عام في المحكمة ذات الطابع الدولي الخاص بلبنان. وها أن الخطوات الإدارية واللوجستية لوضع المحكمة موضع التنفيذ قد قطعت مراحل متقدمة، فلا يسعنا إلا أن نشكر الدول المانحة على مساهمتها في ميزانية المحكمة، وأن نشيد بالعمل الدؤوب للأمانة العامة في هذا المجال.

بالعودة إلى الصورة الأشمل، مرة جديدة يظهر جليا أن لا استقرار في منطقتنا ولا أمن لأهلها ولا سلام لدولها إلا على قاعدة احترام أحكام القانون الدولي وتنفيذ مقررات الشرعية الدولية، ولا سيما تلك الصادرة عن مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على تبوؤ بلدكم الصديق، فييت نام، رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ففيت نام، بالنسبة لنا، تمثل رمزا للتضحية ومقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار، ورمزا للانتصار بالحق على الظلم. وأشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية القيمة، وأضم صوتي إلى البيان الذي سيلقيه مندوب كوبا، باسم حركة عدم الانحياز، وأغتنمها فرصة لأشكر كل المتكلمين الذين تحدثوا في المجلس اليوم ونوهوا بأهمية المفاوضات غير المباشرة، بين بلادي، سوريا، وإسرائيل.

سيدي الرئيس، نشكركم على إتاحة الفرصة لنا لمخاطبة مجلس الأمن في إطار مناقشته الشهرية للحالة في الشرق الأوسط. وكلنا أمل أن يتمكن مجلس الأمن من تناول القضايا المدرجة على جدول أعماله، وخاصة قضية الشرق الأوسط، بما يقود إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي لأرضنا العربية وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

لقد أكد القادة العرب خلال قمتهم الأخيرة التي عقدوها في شهر آذار/مارس في دمشق على العمل لإحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، الذي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية، وذلك بما يكفل استعادة الحقوق العربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وكذلك الانسحاب مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة.

على الرغم من بدء المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل عبر الوسيط التركي، وهي المفاوضات الهادفة إلى استكشاف النوايا وإلى إيجاد أرضية مشتركة تسمح بالانطلاق إلى مرحلة المفاوضات المباشرة لاحقا، فإن تبني الكنيست الإسرائيلي المفاجئ لقرار غير مسؤول ينص على ضرورة موافقة ثلثي أعضائه أو طرح أي مشروع انسحاب من الجولان السوري المحتل على الاستفتاء العام، يتناقض مع إقامة السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وبشكل مواز، فإن رفض إسرائيل التجاوب مع الشرعية الدولية على مسار المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، وتكثيف إسرائيل لسياساتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة بشكل لا سابق له، والتدريبات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل بشكل مستمر، كل ذلك يوضح بجلاء أن إسرائيل غير جادة في السعي للسلام وماضية في العدوان والاستيطان والاحتلال والتصعيد العسكري والاستفزاز ورفض مقومات السلام المدعومة من المجتمع الدولي برمته.

لقد استمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، بالرغم من اتفاق التهدئة في قطاع غزة، حيث استمر مسلسل القتل خارج إطار القانون، والتجويع، والظلم، والاستبداد، والعقوبات الجماعية، ومصادرة الأراضي، وانتهاك حقوق الإنسان، والتهجير القسري، وإغلاق المعابر، وتحويل غزة إلى أكبر سجن في العالم، وحرمان سكانه من الحصول على المتطلبات الأساسية للحياة، وعرقلة المنظمات الدولية من القيام بعملها لا بل ومحاولة تقزيم القضية الفلسطينية من قضية نضال عادلة لشعب مظلوم مقهور يعيش تحت الاحتلال، إلى مجرد مسألة خدمات إنسانية تتصل بضرورات تأمين الغذاء والكهرباء والدواء والماء للشعب الفلسطيني المحاصر.

إن ما يثير الاستهجان هو قيام أطراف دولية معينة بتبرير هذه الأعمال الإسرائيلية الخاطئة ومنع المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بشكل خاص، من اتخاذ إجراءات لوقف هذه الانتهاكات.

ونشير بأن ميثاق الأمم المتحدة لم يمنح الدول، أي دولة كانت، الحق في انتهاك حقوق المدنيين الخاضعين للاحتلال متذرعة بالدفاع عن نفسها، وإنما فرض على السلطات القائمة بالاحتلال، أيا كانت هذه السلطات، التزامات قانونية محددة وواضحة تجاههم، سواء من الناحية الإنسانية أو غيرها وذلك بموجب القانون الدولي.

إن الوضع يزداد سوءا بسبب ما تتخذه إسرائيل من إجراءات قمعية غير قانونية لطرد الفلسطينيين من بيوتهم ومصادرة أراضيهم، وما تضعه من خطط لمواصلة توسيع المستوطنات والمضي قدما في بناء الجدار العنصري بما يتناقض مع أحكام القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية

تناقضا يستدعي مساءلة حكومة إسرائيل بشكل جدي من قبل المجتمع الدولي.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مسؤوليات واضحة في هذا الصدد، ولا بد من اتخاذ تدابير ملموسة وفورية لتطبيق القانون الدولي، بعيدا عن سياسة الكيل بمكيالين، وكذلك واستعادة مجلس الأمن لدوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

إن عجز مجلس الأمن، خلال الأسابيع الماضية، بفعل ممانعة أحد الوفود بشكل خاص لاعتماد مشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة العربية لوقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة إنما يعكس، للأسف، سياسات أثبتت التجارب فشلها وابتعادها عن احترام مقاصد ومبادئ الميثاق.

إن حال المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل لا تختلف كثيرا عن حال الفلسطينيين. فسلطات الاحتلال ما زالت تعتدي على الممتلكات الخاصة بالمواطنين السوريين وتصادر الأراضي وتنهب ثروات الجولان وتسرق مياهه وتدفن النفايات النووية السامة فيه وتوسع المستوطنات غير الشرعية فيه. وتستمر إسرائيل بسياسة قمع المواطنين السوريين في الجولان، والزج بهم في السجون والمعتقلات بدون أي وجه حق، في ظروف تعرّض حياتهم لخطر الموت.

كما تستمر إسرائيل في انتهاكاتها لحقوق الأسرى السوريين في المعتقلات الإسرائيلية، التي أدت إلى تدهور الحالة الصحية للأسير بشر المقت، والذي ناشدت حكومتي الأمين العام والصليب الأحمر مجددا التدخل للحفاظ على حياته. ونطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن مجددا بالضغط على إسرائيل لإطلاق سراح جميع الأسرى السوريين فورا بعد أن مر على اعتقال بعضهم أكثر من ٢٥ عاما، بمن فيهم الصحفي السوري عطا فرحات، الذي اعتقلته إسرائيل بسبب عمله الصحفي الوطني. وبما أن إسرائيل دولة احتلال وطرف متعاقد في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، فهذا يحتم عليها تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

وتطالب سوريا هذا المجلس، في إطار إعطاء مصداقية لهذا النقاش، بالضغط على إسرائيل للسماح باستئناف زيارة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل لوطنهم الأم سوريا، وعبر معبر القنيطرة فورا. إن قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي رفض فيه المجلس قرار إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل واعتبره لاغيا وباطلا، ما زال ينتظر من هذا المجلس اتخاذ آليات تنفيذه، بعد أن مضى ٢٧ عاما على اعتماده.

إن سوريا التي أكدت مرارا على السلام كخيار استراتيجي قائم على مرجعية مدريد والمبادرة العربية للسلام تؤكد بأن الأمن والسلام لن يتحققا في المنطقة من دون إنهاء إسرائيل لاحتلالها للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان ولبنان.

وفي هذا الصدد، فإننا نعيد التأكيد على أهمية دور مجلس الأمن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من خلال تنفيذ قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

كنت أتمنى أن يختتم مندوب إسرائيل الدائم خدمته في الأمم المتحدة بوقفة مع الذات توصله إلى صحوة ضمير تقرّب بلاده من السلام بدلا من الازدراء بالتاريخ ومحاولات تزويره بمشهد مسرحي غير مقنع.

لقد تحدث المندوب الإسرائيلي عن إسهامات الدول الأعضاء في الحضارة العالمية، لكنه لم يتطرق إلى ما قدمته بلاده منذ أن أوجدتها هذه المنظمة الدولية. نسي أن يتطرق إلى ما قدمته بلاده من المجازر في دير ياسين وصبرا وشاتيلا والخليل وجنين ونابلس وقانا وبيت حانون وغزة وبحر البقر

وغيرها. إن إسرائيل صاحبة الرقم القياسي في الإدانة من الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. كما أنها صاحبة الرقم القياسي في قيام دولة عضو نافذة في مجلس الأمن باستخدام امتياز حق النقض لحمايتها ٤٤ مرة.

إن الاحتلال الأجنبي، وفقا لإرادة الجمعية العامة، يُعتبر أسوأ أشكال العدوان والإرهاب. وبالتالي، فإن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية هو أسوأ أشكال العدوان والإرهاب. إن إسرائيل صاحبة الرقم القياسي في اغتيال الأطفال الفلسطينيين، مثل محمد الدرة وهدى غالية والتلميذة التي كانت في التاسعة من العمر فقط إيمان الهمص، التي أفرغ أحد الجنود الإسرائيليين في جسدها ٣٠ رصاصة.

إسرائيل كانت أوثق شريك داعم للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، عندما كان ذلك النظام يزج بالمناضل نلسون مانديلا في السجن. وإسرائيل أول من قام بقرصنة جوية في العالم، في العام ١٩٥٥، ضد طائرة مدنية سورية. وإسرائيل أول من أسقط طائرة ركاب مدنية في العالم عندما أسقط طائرة مدنية ليبية في العام ١٩٧٣ فقتل ١٠٨ من ركابها. وإسرائيل هي التي دمرت الأسطول الجوي المدني اللبناني في مطار بيروت في العام ١٩٦٨. وإسرائيل هي أكبر معتد على قوات حفظ السلام في العالم، متعمدة، وفقا لما وصفه الأمين العام السابق كوفي عنان.

ليس هناك صراع بين حضارات ولا صراع داخل حضارة. الصراع هو دوما، كما كان تاريخيا، بين المستعمرين وشعوب تتوق إلى الحرية. وإن الحضارة العربية – الإسلامية التي ازدراها السفير الإسرائيلي، هي التي مكنت اليهود، حقيقة، من أن يفتخروا بأن لديهم فيلسوفا هو موسى بن ميمون، الذي كان تلميذا للفيلسوف العربي الإسلامي الفارابي. إن موسى بن ميمون، كما يعلم المجلس، طُرد من الأندلس فاحتضنه العرب في المغرب ومصر.

إن الحضارة العربية الإسلامية التي مثّلها الفيلسوف ابن رشد هي التي وفّقت بين العقل والدين لأول مرة في التاريخ. والحضارة العربية الإسلامية التي أعطت ابن خلدون للعالم هي التي أرست علم الاجتماع. والحضارة العالمية ما زالت تستخدم حتى الآن ٣٥ في المائة من مفردات علم الفضاء والفلك التي تعود في جذورها إلى اللغة العربية والمكتشفات العربية.

إسرائيل دمرت سفينة التجسس الأمريكية في عام ١٩٦٧ لأن تلك السفينة رصدت التعليمات الصادرة إلى الضباط الإسرائيليين آنذاك بقتل الأسرى المصريين ودفنهم أحياء.

سمعنا تصورات الممثل الإسرائيلي عن الحياة في إسرائيل. ولنا أن نتصور أيضا الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي لبنان وفي الجولان عندما تقوم طائرة إسرائيلية ”إف – ١٦“ بقصف سيارة مدنية فتقتل من فيها. أو عندما تُطلِق سفينة حربية إسرائيلية النار على الفلسطينيين في شاطئ غزة فتبيد أُسَرا بأكملها. ولنتصور أيضا أن أحدنا يعمل في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ويريد أن يوصل مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني في غزة، فتعترضه الحواجز الإسرائيلية وتمنعه من الوصول إلى غزة. ولنتصور أن أطفالنا يدرسون في مدارس الأونروا في غزة وإذا بالرصاص ينهمر من الجنود الإسرائيليين على أولادنا في تلك المدرسة، فيقتل من يقتل، ويجرح من يجرح.

لا أريد أن أطيل، ولكن ربما كانت فكرة إنشاء متحف نحفظ فيه هذه الأرقام القياسية الإسرائيلية فكرة سليمة، كي تبقى ذاكرة الناس حية وكي يبقى التاريخ حيا في أذهان الجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على عباراته الطيبة الموجهة إلى رئاسة فييت نام للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بنيتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١١٨ في حركة عدم الانحياز.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئكم سيدي، بالنيابة عن الحركة، أنتم وفريقكم الكامل، على رئاستكم المميزة للمجلس.

وبناء على طلبكم، سأحاول الإيجاز في بياني، وسنوزع نسخة بنص البيان الكامل.

إن الحالة في الشرق الأوسط تظل معقدة. والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ما زالت تتدهور وتتم بالعنف القاتل، وعدم الاستقرار وشدة التوتر. ولا تزال إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تواصل، في انتهاك خطير للقانون الدولي، وبما يتعارض مع عملية السلام، شن الهجمات على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، حيث تستمر معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين المسجونين والمعزولين، في ظل أزمة إنسانية حادة.

وتكرر الحركة التأكيد على أن عدم احترام القوة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي واستمرار احتلالها غير الشرعي، ما زال يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام العادل والشامل والدائم. وفي هذا الصدد، تكرر الحركة التأكيد على أسفها العميق لأن الشعب الفلسطيني ظل على مدى ٤١ عاما يعاني تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الوحشي والاستعمار الاستيطاني، وما زال محروما من حقوق الإنسان الأساسية.

وتكرر الحركة التأكيد على دعوتها لإسرائيل إلى وقف جميع انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني والامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ويصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الرابعة لصدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار غير القانونية الناشئة عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في المنطقة المحيطة بالقدس الشرقية. وقد أكدت المحكمة، وهي أعلى هيئة قضائية في منظومة الأمم المتحدة، أن بناء الجدار غير قانوني وأن إسرائيل ملزمة بوقف انتهاكها للقانون الدولي ووقف بناء الجدار وتفكيكه ودفع تعويضات عن الأضرار الناجمة عن بنائه.

ولا تزال إسرائيل، تواصل، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وعدم شرعية المستوطنات، وفي انتهاك لقرارات الجمعية العامة، وبما يتعارض مع فتوى المحكمة وقرار الجمعية العامة دإط -١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بناء الجدار وفرض نظام التصاريح المرتبط به، وتوسيع المستوطنات غير القانونية.

وفي تحديها للفتوى وللقانون الدولي، استكملت إسرائيل بناء ٦٠ في المائة تقريبا من الجدار المخطط أن يصل طوله ٧٠١ كيلومتر واستمرت في مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وتدمير الممتلكات وتشريد المزيد من السكان المدنيين الفلسطينيين.

ويساور الحركة القلق إزاء الخراب المادي والاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي تسببه تلك الممارسات الاستعمارية غير القانونية، التي تقسم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جيوب معزولة ومحاطة بسياج، وفصل القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية، مقوضة بذلك،

وبشكل كامل، وحدة وتواصل الأراضي الفلسطينية، ومدمرة مجتمعات كاملة، ومشردة آلاف المدنيين الفلسطينيين، وعازلة عشرات الآلاف من الفلسطينيين الآخرين في كانتونات معزولة.

وقد زادت إسرائيل من أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وعلى الرغم من الالتزامات المقطوعة في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطارها، وبما يتناقض مع روح أهداف عملية السلام المتجددة. وقد وجهت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، تحث فيها المجلس على النظر الجدي في هذه المسألة الخطيرة، بما في ذلك اتخاذ قرار بهذا الشأن.

وتكرر الحركة التأكيد على إدانتها لجميع أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتشدد على الأخطار التي ينطوي عليها استمرار مثل تلك التدابير الإسرائيلية الأحادية غير القانونية، وتكرر التشديد على مطالبتها إسرائيل بأن توقف على الفور وبشكل كامل جميع عمليات بناء المستوطنات وتوسيعها وتخطيطها.

وقد سعت حكومة لبنان على الدوام إلى تحقيق الاستقرار في أراضيها عقب العدوان الإسرائيلي الوحشي والانتهاكات الخطيرة التي قامت بها ضد سلامتها الإقليمية وسيادتها. وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن ارتياحها للخطوات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما ترحب الحركة بنشر القوات المسلحة اللبنانية على طول الحدود الشمالية والجنوبية للبنان، من أجل ضمان الأمن والاستقرار على الحدود.

ولا يزال يساور حركة عدم الانحياز قلق بالغ إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للأجواء والأراضي على طول الخط الأزرق انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وندعو إسرائيل بشدة إلى إنهاء احتلالها للجزء الشمالي من قرية الغجر، على الجانب الشمالي من الخط الأزرق، والكف فورا عن أي انتهاك لسيادة لبنان وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والامتناع كذلك عن القيام بأي أعمال استفزازية ضد القوات العسكرية اللبنانية أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى التوصل عاجلا إلى تسوية لمسألة مزارع شبعا مع الاحترام التام لسلامة أراضي لبنان، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونهيب جميع الأطراف أن تتعاون من أجل حماية الحقوق السيادية للبنان في تلك المنطقة، ونشير إلى المساعي الهامة التي يقوم بها الأمين العام في هذا الصدد.

وتدرك حركة عدم الانحياز إدراكا تاما التحدي الهائل الذي يواجهه لبنان نتيجة لوجود ١,٢ مليون قنبلة عنقودية على أراضيه، أسقطتها إسرائيل أثناء هجومها على ذلك البلد. وتدين حركة عدم الانحياز مرة أخرى استخدام إسرائيل هذه الأسلحة وتأسف لخسائر الأرواح الناتجة عنها. وتدعو حركة عدم الانحياز بإسرائيل بشدة إلى تقديم معلومات دقيقة عن مواقع تلك الأسلحة المميتة وتقديم خرائط عن الألغام التي زرعتها أثناء احتلالها لجنوب لبنان.

وتهنئ الحركة شعب لبنان وقادته، وتؤيد بقوة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدوحة في ٢١ أيار/مايو تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، بفضل جهود اللجنة الوزارية التابعة للجامعة العربية. وقد شكّل اتفاق الدوحة خطوة أساسية تجاه حل الأزمة الحالية، وعودة الحياة الطبيعية إلى المؤسسات الديمقراطية اللبنانية، واستعادة وحدة لبنان واستقراره بشكل كامل.

وفي هذا الصدد، ترحب الحركة بانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتؤيد الاتفاق على معالجة القانون الانتخابي اللبناني، وفقا لمبادرة السلام العربية. كما ترحب الحركة بالقرار المتخذ لمواصلة الحوار الوطني بسبل تؤدي إلى تعزيز سلطة الدولة على كامل أراضيها، وبطريقة تضمن سيادة الدولة وأمنها وكذلك سيادة وأمن شعب لبنان. كما ترحب الحركة أيضا باتفاق حظر استخدام الأسلحة والعنف وسيلة لتسوية المنازعات، بغض النظر عن طبيعتها وتحت أي ظرف من الظروف.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي تتخذها، أو قد تتخذها، إسرائيل والتي تهدف إلى تغيير الطابع القانوني والمادي والديموغرافي أو الهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية بفرض قوانينها وإدارتها عليه، تعتبر جميعها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني.

كما نعيد التأكيد على أن جميع هذه التدابير والإجراءات، بما فيها بناء المستوطنات الإسرائيلية والتوسع فيها في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، تشكّل انتهاكات للقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وجميع القرارات بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة، وتمثل تحديا للمجتمع الدولي. وتطالب الحركة إسرائيل بالامتثال لأحكام القرار ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن أمل الحركة في أن تُنهي الجهود الحالية احتلال جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ والتي لا تزال تخضع لاحتلالها، وهي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، وأن تؤدي تلك الجهود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل لمسألة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوبا على كلماته الرقيقة عن رئاسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى قيادتكم الحكيمة له في شهر تموز/يوليه الحالي. وأتوجه بالشكر كذلك إلى السيد باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا صباح هذا اليوم. وأتشرف بمخاطبتكم باسم مجموعة الدول العربية شاكرا لكم عقد اجتماع المناقشة المفتوح هذا اليوم، الذي يجب أن يستمر دوريا بموجب الممارسة المتبعة وذلك لحين إيجاد تسوية عادلة وشاملة لأزمة الشرق الأوسط استنادا إلى مرجعيات عملية السلام المعروفة وفي مقدمتها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

لقد شهدت الأشهر الأخيرة عددا من الخطوات الإيجابية في ما يخص إعادة إطلاق العملية السلمية في الشرق الأوسط بهدف وضع حد للصراع العربي - الإسرائيلي الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بث مؤتمر أنابوليس للسلام الروح في العملية السلمية، وتواصل المجموعة الرباعية مساعيها وكذلك يفعل الأمين العام للأمم المتحدة في لقاءاته لدعم تنفيذ خارطة الطريق، وكذلك بدء المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل

عبر الوسيط التركي بهدف إيجاد أرضية مشتركة تسمح بالانطلاق إلى مرحلة المفاوضات المباشرة لاحقا، ولكن مما يدعو إلى الأسف أنه، في الوقت الذي نتحدث عن الفرص الفريدة لتحقيق السلام وفي الوقت الذي يغتنم الجانب العربي كل فرصة وحين للتأكيد على نيته الصادقة بتحقيق السلام بكل ما يتطلبه، نجد أن الجانب الإسرائيلي يتخير من الممارسات والسياسات في الأراضي العربية المحتلة والأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية كل ما يصب في بوتقة العنف والتصعيد، وكل ما يؤكد على عدم وجود إرادة صادقة لدى الحكومة الإسرائيلية في السلام.

وعلى الرغم من مئات القرارات والنداءات الدولية التي تدين الاستيطان الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ في الأراضي العربية المحتلة والأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، فإن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لا تزال ماضية في عدم احترام تلك القرارات ما أضحى يشكل عقبة كأداء أمام تقدم عملية السلام. فعلى صعيد الاستيطان غير المشروع منحت وزارة الداخلية الإسرائيلية منذ أيام بالتحديد ترخيصا ببناء ألف وحدة سكنية جديدة في مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. وفي أجزاء أخرى من الأرض العربية الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل، نجد أن السلطات الإسرائيلية ماضية في بناء جدار الفصل العنصري اللاقانوني بعد أربع سنوات من الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بعدم مشروعية الجدار، وهو ما يلحق أضرارا كبيرة بالشعب الفلسطيني يجب على إسرائيل والمجتمع الدولي تحمل مسؤولية تعويضهم عنها.

إن مواصلة إسرائيل للحصار والاغتيالات والاستخدام المفرط للقوة ليست استجابة معقولة للتهديدات لأمن إسرائيل كما تدعي الحكومة الإسرائيلية، بل إن تلك السياسات هي التي تضر بالسلم والأمن الدوليين ولا تؤدي إلا إلى إضرام النار في تلك المنطقة من العالم. وإن كانت الحكومة الإسرائيلية جادة في مساعيها للسلام، يجب عليها وقف خطط التوسع الاستيطاني وبناء المستوطنات وتشييد الجدار العازل، والتوقف عن استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين، والكف عن الحديث عن الخطط لاجتياح غزة، كما يجب عليها فتح المعابر أمام حركة الأشخاص والإمدادات واحترام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين زمن الحرب.

وتطالب المجموعة العربية بانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ مؤكدة تضامنها الكامل مع سورية، وتطالب مجلس الأمن بالعمل بشكل جدي لضمان احترام إسرائيل لقراره ٤٩٧ (١٩٨١) الذي رفض مجلس الأمن فيه قرار إسرائيل بضم الجولان السوري واعتبره لاغيا وباطلا، ولكنه ما زال ينتظر تنفيذه من قبل إسرائيل منذ ٢٧ عاما.

كما تعرب المجموعة العربية عن تضامنها الكامل مع لبنان، شعبا وحكومة، في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا سيما استعادة الأراضي اللبنانية التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها القسم الشمالي من منطقة الغجر ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا، كما تؤكد دعمها لجهود الحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على كامل أراضيها. وتحث المجموعة العربية المجلس على القيام بمهامه وحمل إسرائيل على وقف خرقها اليومي للأجواء ولحرمة الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية، وإلزامها بتسليم خرائط ما خلفته من ألغام في الجنوب والمعلومات العائدة لمواقع إلقاء ملايين القنابل العنقودية التي تطال المدنيين في أمنهم وسلامتهم وأرزاقهم، والانتقال من حال وقف الأعمال العدائية إلى وقف فوري ونهائي لإطلاق النار. كما ترحب المجموعة العربية بإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ونشكر

الأمين العام للأمم المتحدة على الجهود التي بذلها لإيجاد حل لهذه المسألة.

لقد أصبح العالم شاهدا على إحدى أسوأ الحالات الإنسانية في العالم التي يشهدها قطاع غزة المحتل بسبب السياسات الإسرائيلية التي حولته إلى كانتون أو سجن كبير في ما يعد اعتداء صارخا على شعب مدني أعزل وانتهاكا للأعراف والصكوك القانونية المتفق عليها دوليا، وخرقا للقانون الدولي بما فيه القانون الإنساني الدولي وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين زمن الحرب. وقد فاقم من معاناة الشعب الفلسطيني أزمة أسعار الغذاء العالمية ونقص المعونات الدولية التي لا تصل إلى من يحتاجها في فلسطين المحتلة.

تعد هذه الممارسات اللاقانونية التي تقوم بها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، صفعة للجهود التي يبذلها الوسطاء الدوليون ولا سيما الولايات المتحدة لدفع العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد حان الوقت لكي يتم الضغط بصورة جدية على إسرائيل لكي تنحو منحى السلام وتقوم باتخاذ خطوات حقيقية في ذلك الاتجاه وليس حضور اللقاءات فحسب.

وإننا، في الوقت الذي نطالب إسرائيل بالكف فورا عن العدوان على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، نجدد دعوتنا لأن يتصدى هذا المجلس لتلك التحديات وأن يتحمل مسؤولياته تجاه صون الأمن والسلم الدوليين، وحماية المدنيين من القتل والدمار وانتهاكات حقوق الإنسان، ونطالب المجلس مجددا بإعطاء هذه القضية المصيرية ذات الإفرازات والتداعيات الخطيرة إقليميا ودوليا الاهتمام الذي تستحقه. إن استمرار مجلس الأمن بالوقوف موقف المتفرج وعدم تحريك ساكن إزاء استمرار السياسات الإسرائيلية غير المؤاتية للسلام الشامل والدائم ولا سيما الاستيطان غير المشروع، لا يخدم العملية السلمية على الإطلاق.

وفي الوقت الذي لم يعد هناك مناص من اتخاذ هذا المجلس لقرار يضع حدا للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية المناهضة للإرادة الدولية، التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فقد أبدت المجموعة العربية مرونة كبيرة إزاء التعامل مع مشروع القرار العربي المتعلق بالاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، وذلك لا ينم إلا عن الرغبة الصادقة في خدمة العملية السلمية، وبالتالي فإن الدور الآن للدول الفاعلة في هذا المجلس لتقابل حسن النوايا وتدعم مشروع القرار المبني على عدم شرعية الاستيطان كمبدأ قانوني متفق عليه دوليا.

ومع ما تقدم بيانه، فإننا نؤكد أن على الجميع أن يدرك أن السلام والاستقرار في الشرق الوسط – كما هو الحال في أية منطقة أخرى من العالم – لا يمكن فرضه بالقوة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يتأتى من خلال السياسات القمعية أو من خلال التحيز لطرف دون الآخر أو إقصاء طرف دون الآخر. وهنا تشير المجموعة العربية إلى أن الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية وقادتها دولة قطر مؤخرا وأدت إلى التوصل إلى اتفاق الدوحة في ٢١ أيار/مايو الماضي ساهمت في إيجاد حل للأزمة السياسية التي مر بها لبنان، حيث نتج عن الاتفاق انتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والتوافق على إقرار قانوني انتخابي ومعاودة الحوار الوطني بشكل يحول دون استعمال القوة لحل أي نزاع سياسي داخلي.

ويشهد على أهمية دور الوساطة المحايد أيضا نجاح المساعي العربية لا سيما الجهود التي بذلتها الحكومات اليمنية والمصرية والسورية في تقريب وجهات النظر في ما بين الفلسطينيين، ونجاح الوساطات التي قادتها جمهورية مصر العربية مؤخرا لوقف إطلاق النار في قطاع غزة الشهر

الماضي، الذي تنتهكه إسرائيل الآن. وكل ذلك يبرهن على نجاح جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي يؤدي دورا مكملا للمنظمة الدولية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومما يدلل أيضا على أن الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول للأزمة في الشرق الأوسط، تنفيذ صفقة تبادل الأسرى اللبنانيين والإسرائيليين الأسبوع الماضي.

إن الوضع الذي نحن بصدده يبين ضرورة تعجيل المجتمع الدولي بمواصلة الجهود والضغوط للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة للأزمة في الشرق الأوسط والقضية المركزية فيها ألا وهي القضية الفلسطينية، والتوصل إلى حل عادل ومقبول للقضايا الأساسية بما فيها قضية القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وهو ما أعاد التأكيد عليه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في إحاطته الإعلامية الأخيرة للمجلس.

وفي الختام، فإننا نؤكد على أن الاحتلال والظلم من أخطر الأسباب الجذرية المؤدية لآفة الإرهاب الذي يصيب الأبرياء واستفحاله بشكل يصعب السيطرة عليه، كما نؤكد على أهمية عدم الخلط بين تلك الآفة وحق الشعوب المشروع في الكفاح من أجل التحرير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجة أسماؤهم في قائمتي لهذا الصباح. لذلك أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة، حتى الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.